

## كتاب النذور

الأصل في النذر الكتاب ، والسنة ، والإجماع . أمّا الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ يُوَفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾<sup>(١)</sup> . وقال : ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . وأمّا السنة ، فروت عائشة . قالت : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ » . وعن عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « خَيْرُكُمْ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَنْجِيءُ قَوْمٌ يَنْذُرُونَ وَلَا يَفُونَ ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْمِنُونَ ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ » . رواهما البخاري<sup>(٣)</sup> . وأجمع المسلمون على صحة النذر في الجملة ، ولزوم الوفاء به .

**فصل : ولا يُستحب<sup>(٤)</sup> ؛ لأن ابن عمر روى عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن النذر ، وأنه قال : « لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ » . متفق عليه<sup>(٥)</sup> . وهذا نهى كراهية ، لانهى تحريم ؛ لأنه لو كان حراماً لما مدح الموفين به ؛ لأن ذنبهم في ارتكاب المحرم أشد من طاعتهم في وفائه ؛ ولأن النذر لو كان مستحباً ، لفعله النبي ﷺ ، وأفاضل أصحابه .**

(١) سورة الإنسان ٧ .

(٢) سورة الحج ٢٩ .

(٣) تقدم تخريج حديث عائشة ، في : ٤٥٦/٤ .

وحديث عمران أخرجه البخاري ، في : باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد ، من كتاب الشهادات ، وفي : باب فضائل أصحاب النبي ، وفي : باب ما يحذر من زهرة الدنيا ... ، من كتاب الرقائق ، وفي : باب إثم من لا يفي بالنذر ، من كتاب الإيمان والنذور . صحيح البخاري ٢٢٤/٣ ، ٢/٥ ، ٣ ، ١١٣/٨ ، ١٧٦ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في القرن الثالث ، من أبواب الفتن ، وفي : باب منه ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذى ٦٦/٩ ، ١٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢٦/٤ ، ٤٢٧ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ . والبيهقي ، في : باب الوفاء بالنذر ، من كتاب النذور . السنن الكبرى ٧٤/٨ .

(٤) في بزيادة : « النذر » .

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٤٤١/١٣ .

١٨٥٢ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ ، لَمْ يَعْصِهِ ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةُ يَمِينٍ )

ونَذَرُ الطَّاعَةَ ؛ الصَّلَاةُ ، وَالصَّيَامُ ، وَالْحَجُّ ، وَالْعُمْرَةُ ، وَالْعِتْقُ ، وَالصَّدَقَةُ ، وَالْإِعْتِكَافُ ، وَالْجِهَادُ ، وَمَا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي ، سِوَاءِ نَذَرِهِ مُطْلَقًا بِأَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا . أَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةٍ مِثْلَ قَوْلِهِ <sup>(١)</sup> : إِنْ شَفَانِي اللَّهُ مِنْ عِلَّتِي ، أَوْ شَفَى فُلَانًا ، أَوْ سَلِمَ مَالِي الْغَائِبُ . أَوْ مَا كَانَ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، فَأَذْرَكَ مَا أَمَّلَ بُلُوغَهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ وَنَذَرُ الْمُعْصِيَةِ ، أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَشْرَبَ الْخَمْرَ ، أَوْ أَقْتَلَ النَّفْسَ الْمُحَرَّمَاتِ . وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَيُكْفَرُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ؛ <sup>(٢)</sup> (لَأَنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ <sup>(٣)</sup> ) . وَإِذَا قَالَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَرْكَبَ دَابَّتِي ، أَوْ أَسْكُنَ دَارِي ، أَوْ أَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِي . وَمَا أَشْبَهَهُ ، لَمْ يَكُنْ هَذَا <sup>(٤)</sup> نَذَرًا طَاعَةً وَلَا مُعْصِيَةً ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ <sup>(٥)</sup> كَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ ؛ <sup>(٦)</sup> (لَأَنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ <sup>(٧)</sup> ) . وَإِذَا نَذَرَ أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ لَا يُطَلِّقَهَا ، وَيُكْفَرُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . وَجُمْلَتُهُ أَنْ النَّذَرَ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، نَذَرُ اللَّجَاجِ وَالْعَضْبِ ، وَهُوَ الَّذِي يُخْرِجُهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ ، لِلْحَثِّ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ الْمَنْعِ مِنْهُ ، غَيْرَ قَاصِدٍ بِهِ النَّذَرَ <sup>(٨)</sup> ، وَلَا الْقُرْبَةَ ، فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْيَمِينِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْأَيْمَانِ . الْقِسْمُ الثَّانِي ، نَذَرُ طَاعَةٍ وَتَبَرُّرٍ ؛ مِثْلُ الَّذِي ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ . فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِلْآيَتَيْنِ وَالْخَبَرَيْنِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، التَّزَامُ طَاعَةً فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ اسْتَجْلَبَهَا ، أَوْ نِقْمَةٍ اسْتَدْفَعَهَا ، كَقَوْلِهِ : إِنْ شَفَانِي اللَّهُ ، فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ . فَتَكُونُ الطَّاعَةُ الْمُلْتَزِمَةُ مِمَّا لَهُ أَصْلٌ فِي الْوُجُوبِ بِالشَّرْعِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْحَجِّ ، فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ، بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ . النَّوْعُ الثَّانِي ، التَّزَامُ طَاعَةً مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، كَقَوْلِهِ ابْتِدَاءً : اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ . فَيَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ

(١) فِي ب : « أَنْ يَقُولَ » .

(٢-٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي ب : « ذَلِكَ » .

(٤) فِي ب : « يَفْعَلُ » .

(٥-٥) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٦) فِي م : « لِلنَّذْرِ » .



العلم . وهو قول أهل العراق . وظاهر مذهب الشافعي . وقال بعض أصحابه : لا يلزم الوفاء به ؛ لأن أبا عمر غلام ثعلب قال : النذر عند العرب وعد بشرط . ولأن ما التزمه الآدمي بعوض ، يلزمه بالعقد ، كالمبيع والمستأجر ، وما التزمه بغير عوض ، لا يلزمه بمجرد العقد ، كالهبة . النوع الثالث ، نذر طاعة لا أصل لها في الوجوب ، كالاغتكاف وعيادة المريض ، فيلزم الوفاء به [ عند عامة أهل العلم . وحكى عن أبي حنيفة ، أنه لا يلزمه الوفاء به ]<sup>(٧)</sup> ؛ لأن النذر فرع على المشروع ، فلا يجب به ما لا يجب له نظير بأصل الشرع . ولنا ، قول النبي ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه »<sup>(٨)</sup> . وذمه الذين يندرون ولا يوفون<sup>(٩)</sup> ، وقول الله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ \* فَأَعْقَبَهُمْ / نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ . وقد صح أن عمر قال للنبي ﷺ : إني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ؟ فقال له النبي ﷺ : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ »<sup>(١١)</sup> . ولأنه ألزم نفسه قرينة على وجه التبرر ، فتلزمه ، كموضع الإجماع ، وكما لو ألزم نفسه أضحية ، أو أوجب هديا ، وكالاغتكاف ، وكالعمرة ، فإنهم قد سلموها ، وليست واجبة عندهم ، وما ذكروه يبطل بهذين الأصلين ، وما حكوه عن أبي عمر لا يصح ؛ فإن العرب تسمى الملتزم نذرا ، وإن لم يكن بشرط ، قال جميل<sup>(١٢)</sup> :

فليت رجالاً فيك قد نذروا دمي وهما يقتلي يابئين لقوني

والجعالة وعد بشرط ، وليست بنذر . القسم الثالث ، النذر المبهمة . وهو أن يقول : لله على نذر . فهذا تجب به الكفارة ، في قول أكثر أهل العلم . وروى ذلك عن ابن

(٧) تكملة من الشرح الكبير ١٤١/٦ . ولم نجد لها في الأصول جميعها .

(٨) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٦/٤ .

(٩) تقدم تخريجه ، في صفحة ٦٢١ .

(١٠) سورة التوبة ٧٥-٧٧ .

(١١) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٧/٤ . ويضاف إليه : وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٠/٢ .

(١٢) ديوانه ١٢٤ .

مسعود ، وابن عباس ، وجابر ، وعائشة<sup>(١٣)</sup> . وبه قال الحسن ، وعطاء ، وطاؤس ،  
والقاسم ، وسالم ، والشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، ومالك ،  
والثَّوْرِيُّ ، ومحمد بن الحسن . ولا أعلم فيه مخالفاً إلا الشَّافِعِيُّ ، قال : لا ينعقد نذره ، ولا  
كفارة فيه ؛ لأنَّ من النَّذر<sup>(١٤)</sup> ما لا كفارة فيه . ولنا ، ما روى عُبَيْدُ بْنُ عامِرٍ قال : قال رسول  
الله ﷺ : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ<sup>(١٥)</sup> ، كَفَّارَةُ يَمِينٍ »<sup>(١٦)</sup> . رواه التِّرْمِذِيُّ<sup>(١٧)</sup> .  
وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب . ولأنه نص ، وهذا قول من سمينا من الصحابة  
والتابعين ، ولا نعرف لهم في عصرهم مخالفاً ، فيكون إجماعاً . (القسم الرابع) ، نذر  
المعصية ، فلا يحل الوفاء به إجماعاً ؛ ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا  
يَعْصِيهِ » . ولأنَّ مَعْصِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَحِلُّ فِي حَالٍ ، ويجبُ على النَّاذِرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . رَوَى نَحْوُ  
هذا عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر ، وعمران بن حصين ، وسمرة بن  
جندب<sup>(١٨)</sup> . وبه قال الثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة ، وأصحابه . ورَوَى عن أحمد ما يدلُّ على أنَّه لا  
كفارة عليه ، فإنه قال ، في مَنْ نَذَرَ لِيَهْدِي مَنْ دَارَ غَيْرِهِ لَبْنَةً لَبْنَةً : لا كفارة عليه . وهذا في  
معناه . ورَوَى هذا عن مسروق ، والشَّعْبِيُّ . وهو مذهب مالك ، والشَّافِعِيُّ ؛ لقول  
رسول الله ﷺ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » . رواه  
مسلم<sup>(١٩)</sup> . وقال : « لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ » . متفق عليه<sup>(٢٠)</sup> . وقال :

(١٣) انظر : ما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب لا نذر في معصية الله ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٣٤/٨ ،  
٤٤٠ - ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

(١٤) في ب : « النذور » .

(١٥) في م : « يسمه » .

(١٦) في م : « اليمين » .

(١٧) في : باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٧/٧ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب في كفارة النذر ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٥/٣ . وأبو داود ، في : باب  
من نذر نذراً لم يسمه ، من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ٢١٦/٢ . والنسائي ، في : باب كفارة النذر ، من كتاب  
الأيمان . المجتبى ٢٤/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٤/٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .

(١٨) انظر الحاشية ١٣ المتقدمة ، ويأتي حديث عمران .

(١٩) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٣٤ . وانظر : صفحة ١١٩ .

(٢٠) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى عن السباب واللعن ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٩/٨ . =



« لَا نَذِرُ إِلَّا مَا ابْتَغَىٰ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ ». رواه أبو داود<sup>(٢١)</sup>. وقال : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ ». ولم يأمر بكفارة . ولما نذرت المرأة التي كانت مع الكفار ، فنجحت على ناقة رسول الله ﷺ ، أَنْ تَنْحَرَهَا ، قالت : يا رسول الله ، إني نذرتُ إنْ أُنْجاني الله عليها أَنْ أُنْحَرَهَا ؟ قال : « بئسَ مَا جَزَيْتَهَا ، لَا نَذِرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » رواه مسلم . ولم يأمرها بكفارة . وقال لأبي إسرائيل ، حين نذر أن يقوم في الشمس ، ولا يقعد ، ولا يستظل ، ولا يتكلم : « مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ ، وَلْيَجْلِسْ ، وَلْيَسْتَظِلَّ ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ ». رواه البخاري<sup>(٢٢)</sup> . ولم يأمره بكفارة . ولأن<sup>(٢٣)</sup> النذر التزام الطاعة ، وهذا التزام مَعْصِيَةٍ ، ولأنه نذرٌ غير مُنْعَقِدٍ ، فلم يُوجِبْ شيئاً ، كاليمين غير المُنْعَقِدَةِ . ووجه الأول ، ما روث عائشة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لَا نَذِرُ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ». رواه الإمام أحمد ، في « مُسْنَدِهِ » ، وأبو داود ، في « سُنَنِهِ ». وقال الترمذي : هو حديثٌ غريب<sup>(٢٤)</sup> . وعن أبي هريرة ، وعمران بن حصين<sup>(٢٥)</sup> ، عن النبي ﷺ مثله : رَوَى الْجَوْزُجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ<sup>(٢٥)</sup> ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « النَّذْرُ نَذْرَانِ ؛ فَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي طَاعَةِ اللَّهِ ، فَذَلِكَ لِلَّهِ ، وَفِيهِ

= ومسلم ، في : باب بيان غلظ تحريم قتل الإنسان ... ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ١٠٤/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، من أبواب النذور ، وفي : باب ما جاء في من رمى أخاه بالكفر ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ٦/٧ ، ١٠٣/١٠ . والنسائي ، في : باب النذر فيما لا يملك ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ١٨/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣/٤ .

(٢١) في : باب في الطلاق قبل النكاح ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ٥٠٧/١ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٨٥/٢ .

(٢٢) تقدم تخريجه ، في : ٤٨٢/٤ .

(٢٣) سقطت الواو من : م .

(٢٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٧٧ .

(٢٥-٢٥) سقط من : ب . نقل نظر .

ولحديث أبي هريرة ، انظر : تلخيص الحبير ١٧٥/٤ ، أما حديث عمران بن حصين الذي رواه الجوزجاني ، فقد أخرجه النسائي ، في : باب كفارة النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢٥/٧-٢٧ . والحاكم ، في : كتاب النذور . المستدرک ٣٠٥/٤ . والبيهقي ، في : باب من جعل فيه كفارة يمين ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى ٧٠/١٠ . وابن عدى ، في : الكامل ٢٢٠٩/٦ . وأبو نعيم ، في : حلية الأولياء ٩٧/٧ . والخطيب ، في : تاريخ بغداد ٢٩٢/٦ ، ٢٩٣ .

الْوَفَاءُ ، وَمَا كَانَ مِنْ نَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، فَلَا وَفَاءَ فِيهِ ، وَيُكْفَرُهُ مَا يُكْفَرُ الْيَمِينَ » . وهذا نص . ولأنَّ النَّذْرَ يَمِينٌ ، <sup>(٢٦)</sup> بدليل ما رَوَى <sup>(٢٦)</sup> عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « النَّذْرُ حَلْفَةٌ » <sup>(٢٧)</sup> . وقال النَّبِيُّ ﷺ لِأُخْتِ عُقْبَةَ ، لَمَّا نَذَرَتْ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، <sup>(٢٨)</sup> فَلَمَّا نَذَرَتْ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ <sup>(٢٨)</sup> ، فَلَمْ تُطَقِّهِ : « تُكْفَرُ يَمِينُهَا » . صحيح ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢٩)</sup> . وفي رواية : « وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . قال أحمد : إِيَّاهُ أَذْهَبُ . وقال ابنُ عَبَّاسٍ فِي التِّي نَذَرَتْ ذَبَحَ ابْنِهَا : كَفَرَى يَمِينُكَ <sup>(٣٠)</sup> . ولو حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ مَعْصِيَةٍ ، لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ ، فَكَذَلِكَ <sup>(٣١)</sup> إِذَا نَذَرَهَا . فَأَمَّا أَحَادِيثُهُمْ ، فَمَعْنَاهَا لَا وَفَاءَ بِالنَّذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ . وهذا لا خِلَافَ فِيهِ ، وَقَدْ جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ هَكَذَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ، وَيُدُلُّ عَلَى هَذَا أَيْضًا ، أَنَّ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ : « وَلَا يَمِينٌ فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ » <sup>(٣٢)</sup> . يَعْنِي لَا يَرْتَفِئُ فِيهَا . وَلَوْ لَمْ يُبَيِّنِ الْكُفَّارَةَ فِي أَحَادِيثِهِمْ ، فَقَدِ يَنْتَهِي فِي أَحَادِيثِنَا . فَإِنْ فَعَلَ مَا نَذَرَهُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ ، فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ ، / كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيَفْعَلَ مَعْصِيَةً ، ففَعَلَهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلْزِمَهُ الْكُفَّارَةُ حَتْمًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَيَّنَ فِيهِ الْكُفَّارَةَ ، وَنَهَى عَنْ فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ . الْقِسْمُ الْخَامِسُ ، الْمُبَاحُ ؛ كَلْبَسِ

و ١٩٧/١٠

(٢٦-٢٦) فِي ب : « بَمَارُوِي » .

(٢٧) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي : صَفْحَةُ ٤٧٧ .

(٢٨-٢٨) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظَرَ .

(٢٩) فِي : بَابُ مَنْ رَأَى عَلَيْهِ كُفَّارَةً إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٠٩/٢ - ٢١١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابُ مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى الْكَعْبَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَحْصَرِّ وَجَزَاءِ الْبَيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

٢٥/٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى الْكَعْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ النَّذْرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٦٤/٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ،

فِي : بَابُ حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ غِيْلَانَ ، مِنْ أَبْوَابِ النَّذْرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٩/٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ

إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَبَابُ إِذَا حَلَفَتِ الْمَرْأَةُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ . الْمُجْتَبَى ١٧/٧ - ١٩ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي :

بَابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَجْعَلَ مَا شَاءَ ، مِنْ كِتَابِ الْكُفَّارَاتِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٦٨٩/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابُ فِي كُفَّارَةِ النَّذْرِ ، مِنْ

كِتَابِ النَّذْرِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٨٣/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢٣٩/١ ، ٢٥٣ ، ٣١١ ، ٤/٤٣ ، ١٤٥ ،

١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ٢٠١ .

(٣٠) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ نَذَرَ أَنْ يَذْبَحَ ابْنَهُ أَوْ نَفْسَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٧٢/١٠ .

(٣١) فِي ب : « كَذَلِكَ » .

(٣٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ ، وَفِي : بَابُ الْيَمِينِ فِي قَطِيعَةِ الرَّحِمِ ، مِنْ

كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٠٦/١ ، ٢٠٤/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابُ الْيَمِينِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ

وَالنَّذْرِ . الْمُجْتَبَى ١٢/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ١٨٥/٢ .



الثوب ، وركوب الدابة ، وطلاق المرأة على وجه مباح ، فهذا يتخير الناذر فيه ، بين فعله فيئ بذلك ؛ لما روى أن امرأة أتت النبي ﷺ ، فقالت : إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف . فقال رسول الله ﷺ : « أوف بنذرك » . رواه أبو داود<sup>(٣٣)</sup> . ولأنه لو حلف على فعل مباح ، برّ بفعله ، فكذلك إذا نذره ؛ لأن النذر كاليمين . وإن شاء تركه وعليه كفارة يمين . ويتخرج أن لا كفارة فيه ؛ فإن أصحابنا قالوا ، في من نذر أن يعتكف أو يصلي في مسجد معين : كان له أن يصلي ويعتكف في غيره ، ولا كفارة ، ومن نذر أن يتصدق بماله كله ، أجزأته الصدقة بثلثه بلا كفارة . وهذا مثله . وقال مالك ، والشافعي : لا ينقض نذره ؛ لقول النبي ﷺ : « لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله » . وقد روى ابن عباس ، قال : بينا النبي ﷺ يخطب ، إذ هو برجل قائم ، فسأل عنه ، فقالوا : أبو إسرائيل ، نذر أن يقوم في الشمس ، ولا يستظل ، ولا يتكلم ، ويصوم . فقال النبي ﷺ : « مروه<sup>(٣٤)</sup> فليجلس ، وليستظل<sup>(٣٥)</sup> ، وليتكلم ، وليتم صومه » رواه البخاري . وعن أنس قال : نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله الحرام<sup>(٣٥)</sup> ، فسئل نبي الله ﷺ عن ذلك ، فقال : « إن الله لغني عن مشيها ، مروها فلتركب » . قال الترمذي<sup>(٣٦)</sup> : هذا حديث حسن<sup>(٣٧)</sup> صحيح<sup>(٣٨)</sup> . ولم يأمر بكفارة . وروى أن النبي ﷺ رأى رجلاً يهادى بين اثنتين ، فسأل عنه ، فقالوا : نذر أن يحج ماشياً . فقال : « إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه ، مروه فليركب » . متفق عليه<sup>(٣٩)</sup> . ولم يأمره بكفارة ، ولأنه نذر غير موجب

(٣٣) في : باب ما يؤمر به من الوفاء عن النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٣/٢ .  
كما أخرجه الترمذي ، في : باب مناقب عمر رضي الله عنه ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ١٤٧/١٣ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٣/٥ ، ٣٥٦ . والبيهقي ، في : باب ما يوفى به من النذر ، من كتاب النذور . السنن الكبرى ٧٧/١٠ . وابن حبان ، في : باب ذكر الخبر الدال على إباحة قضاء النذر ... ، من كتاب النذور . انظر : الإحسان ٢٨٦/٦ ، ٢٨٧ .

(٣٤ - ٣٤) في م : « فليستظل وليجلس » .

(٣٥) سقط من : ب .

(٣٦) في : باب ما جاء في من يحلف بالمشي ولا يستطيع ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ١٩/٧ ، ٢٠ .

(٣٧) سقط من : م .

(٣٨) بعد هذا في الترمذي : « غريب » .

(٣٩) أخرجه البخاري ، في : باب من نذر المشي إلى الكعبة ، من أبواب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب النذر فيما لا =

لفعل ما نذرته ، فلم يُوجب كفارة ، كَنَذَرِ الْمُسْتَحِيل . ولنا ، ما تقدّم في القسم الذي قبله . فأما حديث التي نذرت المَشْيَ ، فقد أمر فيه بالكفارة في حديث آخر ، فَرَوَى<sup>(٤٠)</sup> عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، أَنَّ أُخْتَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، فَسُئِلَ / رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « مُرُوها فَلْتَرْكَبْ ، وَلْتَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهَا » . صحيح ، أخرجه أبو داود . وهذه زيادة يجب الأخذ بها ، ويجوز أن يكون الراوي للحديث روى البعض وترك البعض ، أو يكون النبي ﷺ ترك ذكر الكفارة في بعض الحديث ، لإحالة على ما علم من حديثه في مَوْضِعٍ آخَرَ . ومن هذا القسم إذا نذر فعل مَكْرُوه ، كطلاق امرأته ، فإنه مَكْرُوهٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَبْغَضُ الْحَالِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ »<sup>(٤١)</sup> . فَاَلْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفِي ، وَيُكْفِرَ ، فَإِنْ وَفَى بِنَذْرِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَالْخِلَافُ فِيهِ كَالَّذِي قَبْلَهُ . القسم السادس ، نَذَرُ الْوَاجِبِ ، كَالصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ . وهو قول أصحاب الشافعي ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ التِّزَامُ ، وَلَا يَصِحُّ التِّزَامُ مَا هُوَ لَا زِمٌ لَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْعَقِدَ نَذْرُهُ مُوجِبًا كَفَّارَةَ يَمِينٍ إِنْ تَرَكَه ، كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ ؛ فَإِنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ ، وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَمِينًا<sup>(٤٢)</sup> . وكذلك لو نذر مَعْصِيَةً أَوْ مُبَاحًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ ، وَيُكْفَرُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ . القسم السابع ، نَذَرُ الْمُسْتَحِيلِ ، كَصَوْمِ أَمْسٍ ، فَهَذَا لَا يَنْعَقِدُ ، وَلَا يُوجِبُ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ اتِّعَادُهُ ، وَلَا الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلَوْ حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ لَمْ تَلْزَمْهُ كَفَّارَةٌ ، فَالنَّذْرُ أَوَّلَى ، وَعَقْدُ الْبَابِ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ ، وَمُوجِبُهُ مُوجِبُهَا ، إِلَّا فِي لُزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ ،

= يملك في معصية ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ٢٥/٣ ، ١٧٧/٨ . ومسلم ، في : باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة ، من كتاب النذور . صحيح مسلم ١٢٦٤/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٩/٢ ، ٢٢٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من يحلف بالمشي ولا يستطيع ، من أبواب الأيمان والنذور ، عارضة الأخوذى ٢١/٧ . والنسائي ، في : باب ما الواجب على من أوجب على نفسه نذرا ففعل عنه ، من كتاب الأيمان . المجتبى ٢٨/٧ . وابن ماجه . في : باب من نذر أن يحج ماشيا ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٦/٣ ، ١١٤ ، ١٨٣ ، ٢٣٥ ، ٢٧١ .

(٤٠) في م : « وروى » .

(٤١) تقدم تحريجه ، في : ٣٢٤/١٠ .

(٤٢) سقط من : ب .



إذا كان قربةً وأمكنه فعله ؛ ودليل هذا الأصل قول النبي ﷺ لأخت عقبة ، لما نذرت المشي فلم تطقه : « وَلْتَكْفُرْ يَمِينَهَا » . وفي رواية : « فَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . قال أحمد : إليه أذهب . وعن عقبة ، أن النبي ﷺ قال : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » . أخرجه مسلم . وقول ابن عباسٍ للتي<sup>(٤٣)</sup> نذرت ذبح ولدها<sup>(٤٤)</sup> : كَفَرِي يَمِينِكَ . ولأنه قد<sup>(٤٥)</sup> ثبت أن حكمه حكم اليمين في أحد أقسامه وهو نذر اللجاج ، فكذلك سائرُه ، في سِوَى ما استثناهُ الشرعُ .

**فصل :** وإن نذرَ فعل طاعة ، وما ليس بطاعة ، لزمه فعل الطاعة ، كما<sup>(٤٦)</sup> في خبر أبي إسرائيل ؛ فإن النبي ﷺ أمره بإتمام الصوم ، وترك ما سِوَاهُ ؛ لكونه ليس بطاعة . وفي وجوب الكفارة لما تركه الاختلاف الذي ذكرناه . وقد روى عقبة بن عامر . قال : نذرتُ أختي أن تمشي / إلى بيت الله الحرام حافية غير مُحْتَمِرَةٍ ، فذكر ذلك عقبة لرسول الله ﷺ ، فقال : « مَرَّ أُخْتُكَ فَلْتَرْكَبْ ، وَلْتَحْتَمِرْ ، وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . رواه الجوزجاني ، والترمذي . فإن كان المترك حصلاً كثيراً ، أجزأته كفارة واحدة ؛ لأنه نذر واحد ، فتكون كفارته واحدة ، كاليمين الواحدة على أفعال ، ولهذا لم يأمر النبي ﷺ أخت عقبة بن عامر في ترك التحفي والاحتمار ، بأكثر من كفارة .

١٨٥٣ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ ، أَجْزَأُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِثُلْثِهِ ، كَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي لُبَابَةَ ، حِينَ قَالَ : إِنْ مِنْ تَوْبَتِي يَارَسُولَ اللَّهِ أَنْ أُخْلَعَ مِنْ مَالِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يُجْزِئُكَ الثُّلُثُ » )

وجملة ذلك أن مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ ، أَجْزَأُهُ ثُلْثُهُ . وبهذا قال الزهري ، ومالك . وروى الحسين بن إسحاق الخرقى<sup>(١)</sup> ، عن أحمد ، قال : سأله عن رجل قال : جميع ما أملك في المساكين صدقة . قال : كفارته<sup>(١)</sup> كفارة اليمين . قال : وسئل عن رجل

(٤٣) في ب : « في التي » .

(٤٤) في ب : « ابنها » .

(٤٥) سقط من : ب .

(٤٦) في ب : « كالذي » .

(١) سقط من : ب . وذكره ابن أبي يعلى في من سأل الإمام أحمد عن أشياء . طبقات الحنابلة ١/١٤٢ .

قال : ما يَرِثُ عن فُلانٍ<sup>(٢)</sup> ، فهو للمساكين . فذكروا أنه قال : يُطْعَمُ عَشْرَةُ مَساكِينٍ .  
وقال ربيعة : يتَصَدَّقُ منه بقَدْرِ الزَّكَاةِ ؛ لأنَّ المَطْلُوقَ مَحْمُولٌ على مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، ولا يَجِبُ  
في الشَّرْعِ إِلَّا قَدْرُ الزَّكَاةِ . وعن جابر بن زيد ، قال : إن كان كثيرًا ، وهو ألفان ، تصدَّق  
بعشرة ، وإن كان مُتَوَسِّطًا وهو ألف ، تصدَّق بسبعة ، وإن كان قليلًا ، وهو خُمسمائة ،  
تصدَّق بخمسة . وقال أبو حنيفة : يتَصَدَّقُ بالمالِ الزَّكَوِيُّ كُلُّهُ . وعنه في غيره روايتان ؛  
إحداهما ، يتَصَدَّقُ به . والثانية ، لا يَلْزَمُهُ منه شيءٌ . وقال النَّخَعِيُّ ، والْبَتِّيُّ ، والشافعيُّ :  
يتَصَدَّقُ بماله كُلُّهُ ؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ »<sup>(٣)</sup> . ولأنَّه نَذَرُ  
طاعةٍ ، فَلَزِمَهُ<sup>(٤)</sup> الوفاءُ به ، كنذرِ الصلاةِ والصَّيامِ . ولنا ، قول النَّبِيِّ ﷺ لأبي لُبَّابةٍ ، حين  
قال : إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وإلى رَسولِهِ . فقال : « يُجْزِئُكَ  
الثُّلُثُ »<sup>(٥)</sup> . وعن كعب بن مالك ، قال : قلتُ : يا رَسولَ اللَّهِ ، إنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلِعَ مِنْ  
مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وإلى رَسولِهِ . فقال رَسولُ اللَّهِ ﷺ : / « أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ  
مَالِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> . ولأبي داودَ : « يُجْزِئُكَ عَنكَ الثُّلُثُ » . فإن قالوا : هذا ليس  
بَنَذَرٍ ، وإنَّما أرادَ الصَّدقةَ بِجَمِيعِهِ ، فأمره النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَقْتِصَارِ على ثلثِهِ ،<sup>(٧)</sup> كما أمرَ سَعْدًا  
حين أرادَ الوَصِيَّةَ بِجَمِيعِ ماله ، بِالْأَقْتِصَارِ على الوَصِيَّةِ بِثُلْثِهِ<sup>(٨)</sup> ، وليس هذا محلَّ النَّزاعِ ،

(٢) في ب : « والده » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢١ .

(٤) في ب : « فيلزمه » .

(٥) أخرجه الإمام مالك ، في : باب جامع الأيمان ، من كتاب النذور . الموطأ ٤٨١/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب من  
قال : مالى فى سبيل الله ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٨٤/٨ .

(٦) أخرجه البخارى ، في : باب إذا تصدق أو أوقف بعض ماله ... ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب سورة التوبة ، من  
كتاب التفسير ، وفي : باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخارى ٩/٤ ،  
٨٧/٦ ، ٨٨ ، ١٧٥/٨ . ومسلم ، في : باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه ، من كتاب التوبة . صحيح  
مسلم ٢١٢٧/٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من نذر أن يتصدق بماله ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبى داود ٢١٥/٢ .  
والنسائي ، في : باب إذا أهدى ماله على وجه النذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢١/٧ ، ٢٢ . والإمام أحمد ،  
في : المسند ٣/ ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٣٨٩/٦ .

(٧-٧) سقط من : ب . نقل نظر . وحديث سعد تقدم تخريجه ، في : ٣٧/٦ .



إِنَّمَا التَّرَاعُ فِي مَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِجَمِيعِهِ . قُلْنَا : عَنْهُ جَوَابَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ قَوْلَهُ : « يُجْزَى عَنْكَ الثَّلَاثُ » . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَتَى بِلَفْظٍ يَقْتَضِي الإِيجَابَ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ غَالِبًا فِي الْوَاجِبَاتِ ، وَلَوْ كَانَ مُخِيرًا بِإِرَادَةِ الصَّدَقَةِ ، لَمَا لَزِمَهُ شَيْءٌ يُجْزَى عَنْهُ بَعْضُهُ . الثَّانِي ، أَنَّ مَنْعَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ بزيادةٍ عَلَى الثَّلَاثِ ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ ؛ <sup>(٨)</sup> لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَمْنَعُ أَصْحَابَهُ مِنَ الْقُرْبِ ، وَنَذَرُ مَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ <sup>(٩)</sup> لَا يَلْزَمُ <sup>(١٠)</sup> الْوَفَاءُ بِهِ . وَمَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ . وَمَا قَالَهُ رَبِيعَةُ ، لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ <sup>(١١)</sup> هَذَا لَيْسَ بِزَكَاةٍ ، وَلَا فِي مَعْنَاهَا ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ وَجِبَتْ لِإِغْنَاءِ الْفُقَرَاءِ وَمُوَاسَاتِهِمْ ، وَهَذِهِ صَدَقَةٌ تَبَرَّعَ بِهَا صَاحِبُهَا تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ إِنَّ الْمَحْمُولَ عَلَى مَعْنَى الشَّرْعِ الْمُطْلَقِ ، وَهَذِهِ صَدَقَةٌ مُعَيَّنَةٌ غَيْرُ مُطْلَقَةٍ ، ثُمَّ تَبَطَّلَ بِمَا لَوْ نَذَرَ صِيَامًا ، فَإِنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ ، وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ . وَمَا ذَكَرَهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، تَحَكُّمٌ بغيرِ دَلِيلٍ .

**فصل :** وَإِذَا نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمُعَيَّنٍ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ بِمُقَدَّرٍ ، كَأَلْفٍ ، فَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ ثَلَاثُهُ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(١٢)</sup> مَالٌ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِهِ ، فَأَجْزَأُهُ ثَلَاثُهُ ، كَجَمِيعِ الْمَالِ . وَالصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ لُزُومُ الصَّدَقَةِ بِجَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَنذُورٌ ، وَهُوَ <sup>(١٣)</sup> قُرْبَةٌ ، فَيَلْزَمُهُ <sup>(١٤)</sup> الْوَفَاءُ بِهِ ، كَسَائِرِ الْمَنذُورَاتِ ، وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾ <sup>(١٥)</sup> . وَإِنَّمَا خُولِفَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْمَالِ ؛ لِلْإِثْرِ فِيهِ ، وَلِمَا فِي الصَّدَقَةِ بِجَمِيعِ الْمَالِ مِنَ الضَّرَرِ الْآخِيقِ بِهِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَنذُورُ <sup>(١٦)</sup> « هَهُنَا يَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ الْمَالِ ، فَيَكُونُ كَنَذَرِ ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَنذُورُ <sup>(١٧)</sup> ثَلَاثَ الْمَالِ فَمَا دُونَ ، لَزِمَهُ وَفَاءُ نَذَرِهِ ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ، لَزِمَهُ <sup>(١٨)</sup> الصَّدَقَةُ بِقَدْرِ الثَّلَاثِ

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) في ب : « يلزمه » .

(١٠) في ب : « لأن » .

(١١) في م : « لأن » .

(١٢) سقطت الواو من : ب .

(١٣) في ب : « فلزمه » .

(١٤) سورة الإنسان ٧ .

(١٥-١٥) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٦) في ب : « لزمته » .

منه ؛ لأنه حُكْمٌ يُعْتَبَرُ فِيهِ الثُّلُثُ ، فَأَشْبَهَ الْوَصِيَّةَ بِهِ .

**فصل :** وإذا نذر الصدقة بقدر من المال ، فأبْرَأَ غَرِيمَهُ مِنْ قَدَرِهِ ، يَقْصِدُ بِهِ وَفَاءَ النَّذْرِ ، لم يُجْزِئْهُ ، وإن كان الغريمُ من أهل الصدقة . قال أحمد : لا يُجْزِئُهُ حتى يَقْبِضَهُ . وذلك لأنَّ الصدقة تَقْتَضِي التَّمْلِيكَ ، وهذا إسقاطٌ ، فلم يُجْزِئْهُ ، كما في الزَّكَاةِ . وقال أحمد ، في مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالٍ ، وفي نفسه أَنَّهُ أَلْفٌ : أَجْزَأُ / أَنْ يُخْرِجَ مَا شَاءَ . وذلك لأنَّ اسْمَ الْمَالِ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ ، وَمَا نَوَاهُ زِيَادَةٌ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْاسْمُ ، وَالنَّذْرُ لَا يُلْزَمُ بِالنِّيَّةِ . وَالْقِيَاسُ أَنْ يُلْزَمَهُ مَا نَوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِكَلَامِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ ، فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ ، كَالْيَمِينِ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ نَوَى صَوْمًا أَوْ صَلَاةً ، وَفِي نَفْسِهِ أَكْثَرُ مِمَّا يَتَنَاوَلُهُ لَفْظُهُ ، أَنَّهُ يُلْزَمُهُ ذَلِكَ ، وَهَذَا كَذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

و ١٩٩/١٠

**١٨٥٤ -** مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يُطِيقُ الصِّيَامَ ، كَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ ، وَأَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا )

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ نَذَرَ طَاعَةً لَا يُطِيقُهَا ، أَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهَا ، فَعَجَزَ عَنْهَا ، فَعَلِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ؛ لِمَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، قَالَ : نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ ، فَقَالَ : « لَتَمْشِي ، وَلَتَرْكَبَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَأَبَى دَاوُدَ : « وَلَتَكْفُرَ <sup>(٢)</sup> يَمِينُهَا » . وَلِلتِّرْمِذِيِّ : « وَلَتَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » <sup>(٣)</sup> . قَالَ : « وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ : وَقَفَهُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(٥)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ،

(١) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(٢) في م : « وتكفر » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٤٧٧ .

(٤) في : باب من نذر نذرا لا يطيقه ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٦/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من نذر نذرا لم يسمه ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٧/١ . والدارقطني ، في : كتاب النذور . سنن الدارقطني ١٥٩/٤ .

(٥) وهو التالي من قول ابن عباس ، حيث رواه بعضهم موقوفا ، كما ذكر أبو داود . ورواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني عن ابن عباس مرفوعا ، في المواضع السابقة . وانظر حاشية الدارقطني .



وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا يُطِيقُهُ ، فَلَيْفٌ <sup>(٦)</sup> اللَّهُ بِمَا نَذَرَ . فَإِذَا كَفَّرَ ، وَكَانَ الْمَنْذُورُ غَيْرَ الصِّيَامِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ آخَرُ . وَإِنْ كَانَ صِيَامًا . فَعَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ لِكُلِّ يَوْمٍ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ . قَالَ الْقَاضِي : وَهَذِهِ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَجَدَ سَبَبُ إِجْبَابِهِ عَيْنًا ، فَإِذَا عَجَزَ عَنْهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ، كَصِيَامِ رَمَضَانَ ، وَلِأَنَّ الْمُطْلَقَ مِنْ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى شَرْعًا ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ الْمَشْرُوعِ ، أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا <sup>(٧)</sup> ، وَكَذَلِكَ <sup>(٨)</sup> إِذَا عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ الْمَنْذُورِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ آخَرُ مِنَ الطَّعَامِ <sup>(٩)</sup> وَلَا غَيْرِهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » . وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةُ <sup>(١٠)</sup> الْيَمِينِ جَمِيعَ كَفَّارَتِهِ ، وَلِأَنَّهُ نَذَرَ عَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِ ، فَكَانَ الْوَاجِبُ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، كَسَائِرِ النُّذُورِ ، وَلِأَنَّ مُوجِبَ النَّذْرِ مُوجِبُ الْيَمِينِ ، إِلَّا / مَعَ إِمْكَانِ الْوَفَاءِ بِهِ إِذَا كَانَ قُرْبَةً ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ ؛ لَوْجْهَيْنِ ؛ ١٠ / ١٩٩ ط أَحَدُهُمَا ، أَنَّ رَمَضَانَ يُطْعِمُ عَنْهُ عِنْدَ الْعَجْزِ بِالْمَوْتِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْحَيَاةِ ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ ، وَلِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ آكَدٌ ؛ بِدَلِيلِ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ بِالْجَمَاعِ فِيهِ ، وَعِظَمِ إِثْمِ مَنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُذْرٍ . وَالثَّانِي ، أَنَّ قِيَاسَ الْمَنْذُورِ عَلَى الْمَنْذُورِ ، أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى الْمَفْرُوضِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، وَلِأَنَّ هَذَا قَدْ وَجِبَتْ فِيهِ كَفَّارَةٌ ، فَأَجْزَأَتْ عَنْهُ ، بِخِلَافِ الْمَشْرُوعِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ الْمُطْلَقَ مِنْ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ <sup>(١١)</sup> مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى فِي الشَّرْعِ . قُلْنَا : لَيْسَ هَذَا بِمُطْلَقٍ ، وَلِئِنْ هُوَ مَنْذُورٌ مُعَيَّنٌ ، وَيَتَحَرَّجُ أَنْ لَا تَلْزَمَهُ كَفَّارَةٌ فِي الْعَجْزِ عَنْهُ ، كَمَا <sup>(١٢)</sup> « لَوْ عَجَزَ عَنْ <sup>(١)</sup> الْوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ .

**فصل :** وَإِنْ عَجَزَ لِعَارِضٍ يَرْجَى زَوَالَهُ ، مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ نَحْوِهِ ، انْتَهَرَ زَوَالَهُ ، وَلَا تَلْزَمُهُ

(٦) فِي م : « لَيْفٌ » . خَطَأً .

(٧) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٨) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : ب .

(٩) فِي م : « إِطْعَامٌ » .

(١٠) فِي م : « الْآدَمِيُّ » .

(١١-١٢) فِي م : « فِي الْعَجْزِ » .

كفارة ولا غيرها ؛ لأنه لم يفت الوقت ، فيشبهه<sup>(١٢)</sup> المريض في شهر رمضان ، فإن استمرَّ عجزه إلى أن صار غير مرجو الزوال ، صار إلى الكفارة والفدية ، على ما ذكرنا من الخلاف فيه . فإن كان العجز المرجو الزوال عن صوم معين ، فات وقته ، انتظر الإمكان ليقضيه . وهل تلزمه لقوات الوقت كفارة ؟ على روايتين ، ذكرهما أبو الخطاب ؛ إحداهما ، تجب الكفارة ؛ لأنه أحل بما نذره على وجهه ، فلزمته الكفارة ، كما لو نذر المشي إلى بيت الله الحرام فعجز ، ولأن النذر كاليمين ، ولو حلف ليصومن هذا الشهر ، فأفطره<sup>(١٣)</sup> لعذر . لزمته كفارة ، كذا ههنا . والثانية ، لا تلزمه ؛ لأنه أتى بصيام أجزاءه عن نذره من غير تفريط منه<sup>(١٤)</sup> ، فلم تلزمه كفارة يمين<sup>(١٤)</sup> ، كما لو صام ما عينه .

**فصل :** وإن نذر غير الصيام ، فعجز عنه ، كالصلاة ونحوها ، فليس عليه إلا الكفارة ؛ لأن الشرع لم يجعل لذلك بدلًا يُصار إليه ، فوجب الكفارة ؛ لمخالفته نذره فقط . وإن عجز عنه لعارض ، فحكمه حكم الصيام ، سواء فيما فصلناه .

**١٨٥٥ — مسألة :** قال : ( وإذا نذر صيامًا ، ولم يذكر عددًا ، ولم ينوّه ، فأقل ذلك صيام يوم ، وأقل الصلاة ركعتان )

أما إذا نذر صيامًا مطلقًا ، فأقل ذلك<sup>(١)</sup> صيام يوم ، لا خلاف فيه ؛ لأنه ليس في الشرع صوم مفرد أقل من يوم ، فيلزمه<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه اليقين ، وأما الصلاة ، ففيها روايتان ؛ / إحداهما ، يُجزئه ركعة . نقلها إسماعيل بن سعيد ؛ لأن أقل الصلاة ركعة ، فإن الوتر صلاة مشروعة ، وهي ركعة واحدة . وروى عن عمر ، رضي الله عنه ، أنه تطوع بركعة واحدة<sup>(٣)</sup> . والثانية ، لا يُجزئه إلا ركعتان . وبه قال أبو حنيفة ؛ لأن أقل صلاة وجبت

(١٢) في ب : « فأشبهه » .

(١٣) في ب : « وأفطره » .

(١٤) سقط من : ب .

(١) في م زيادة : « يقوم » .

(٢) في ب : « فلزمه » .

(٣) تقدم في : ٥٣٨/٢ ، ٥٣٩ . وانظر : تلخيص الحبير ٢٥/٢ .



بالشرع ركعتان ، فوجب حمل النذر عليه ، وأما الوتر ، فهو نفل ، والنذر فرض ، فحمله على المفروض أولى ، ولأن الركعة لا تجزئ في الفرض ، فلا تجزئ في النذر<sup>(٤)</sup> ، كالسجدة . وللشافعي قولان ، كالروایتين . فأما إن عین بنذره عددًا ، لزمه ، قل أو كثر ؛ لأن النذر ثابت بقوله ، فكذلك عدده ، فإن نوى عددًا ، فهو كما لو سمّاه ؛ لأنه نوى بلفظه ما يحتمله ، فلزمه حكمه ، كاليمين .

١٨٥٦ - مسألة : قال : ( وإذا نذر المشي إلى بيت الله الحرام ، لم يجزئه إلا أن يمشي في حج أو عمرة ، فإن عجز عن المشي ، ركب ، وكفر كفارة يمين )

وجملته أن من نذر المشي إلى بيت الله الحرام ، لزمه الوفاء بنذره . وبهذا قال مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأبو عبيد ، وابن المنذر . ولا نعلم فيه خلافا ؛ وذلك لأن النبي ﷺ قال : « لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ؛ المسجد الحرام ، ومسجدي هَذَا ، والمسجد الأقصى »<sup>(١)</sup> . ولا يجزئه المشي إلا في حج أو عمرة . وبه يقول الشافعي . ولا أعلم فيه خلافا ؛ وذلك لأن المشي المعهود في الشرع ، هو المشي في حج أو عمرة ، فإذا أطلق الناذر ، حمل على المعهود الشرعي ، ويلزمه المشي فيه ؛ لنذره المشي<sup>(٢)</sup> ، فإن عجز عن المشي ، ركب ، وعليه كفارة يمين . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أنه يلزمه دم . وهو قول الشافعي<sup>(٣)</sup> . وأفتى به عطاء ؛ لما روى ابن عباس ، أن أخت عقبة بن عامر نذرت المشي إلى بيت الله الحرام ، فأمرها النبي ﷺ أن تركب ، وتهدى هديا . رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> ، وفيه ضعف . ولأنه أحل بواجب في الإحرام ، فلزمه هدي ، كتارك الإحرام من الميقات . وعن ابن عمر ، وابن الزبير ، قالا : يحج من قابل ، ويركب ما مشى ويمشي ما ركب<sup>(٥)</sup> . ونحوه قال ابن عباس<sup>(٥)</sup> ، وزاد فقال : وتهدى . وعن الحسن مثل الأقوال

(٤) في م : « النفل » .

(١) تقدم تخريجه ، في : ١١٧/٣ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ب : « للشافعي » .

(٤) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من أمر فيه بالإعادة والمشي فيما ركب ... ، من كتاب النذور . السنن الكبرى

٨١/١٠ . وعبد الرزاق ، في : باب من نذر مشي ثم عجز ، من كتاب الأيمان والنذور . المصنف ٤٤٩/٨ .

٢٠٠/١٠ ظ الثلاثة ، وعن النخعي روايتان ؛ إحداهما ، كقول / ابن عمر . والثانية ، كقول ابن عباس . وهذا قول مالك . وقال أبو حنيفة : عليه هدي ، سواء عجز عن المشي أو قدر عليه ، وأقل الهدي شاة . وقال الشافعي : لا يلزمه مع العجز كفارة بحال ، إلا أن يكون النذر مشياً إلى بيت الله الحرام<sup>(٦)</sup> ، فهل يلزمه هدي ؟ فيه قولان ، وأما غيره ، فلا يلزمه مع العجز شيء . ولنا ، قول النبي ﷺ ،<sup>(٧)</sup> حين قال<sup>(٨)</sup> لأخت عتبة بن عامر ، لما نذرت المشي إلى بيت الله : « لَتَمَشِي ، وَلَتَرْكَبِي ، وَلَتَكْفُرِي عَنْ يَمِينِهَا »<sup>(٩)</sup> . وفي رواية : « وَلَتَصُمِّي<sup>(١٠)</sup> ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . وقول النبي ﷺ : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ »<sup>(١١)</sup> . ولأن المشي مملاً لا يوجب الإحرام ، فلم يجب الدُّم بتركه ، كالمو نذر صلاة ركعتين ، فتركهما ، وحديث الهدي ضعيف ، وهذا حجة على الشافعي ، حيث أوجب الكفارة عليها<sup>(١٢)</sup> من غير ذكر<sup>(١٣)</sup> العجز . فإن قيل : فإن النبي ﷺ أوجب الكفارة عليها من غير ذكر العجز . قلنا : يتعين حملُه على حالة العجز ؛ لأن المشي قربة ، لأنه مشي إلى عبادة ، والمشى إلى العبادة أفضل ، ولهذا روى أن النبي ﷺ لم يركب في عيد ولا جنازة<sup>(١٤)</sup> . فلو كانت قادرة على المشي ، لأمرها به . ولم يأمرها بالركوب والتكفير ، ولأن المشي المقدور عليه لا يخلو من أن يكون واجباً أو مباحاً ؛ فإن كان واجباً ، لزم الوفاء به ، وإن كان مباحاً ، لم تجب الكفارة بتركه عند الشافعي ، وقد أوجب الكفارة ههنا . وترك ذكره في الحديث ؛ إما لعلم النبي ﷺ بحالها وعجزها ، وإما لأن الظاهر من حال المرأة العجز عن المشي إلى مكة . أو يكون قد ذكر في الخبر ، فترك الراوي ذكره . وقول أصحاب أبي حنيفة : إنه أخل بواجب في الحج . قلنا : المشي لم يوجب الإحرام ، ولا هو من مناسكه ، فلم يجب بتركه هدي ، كالمو نذر صلاة ركعتين في الحج ، فلم يصلهما . فأما إن ترك المشي مع إمكانه ،

(٦) سقط من : م .

(٧-٧) سقط من : ب .

(٨) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(٩) في م : « فلتصم » .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٤ .

(١١-١١) في ب : « مع » .

(١٢) تقدم تخريجه ، في : ١٦٨/٣ .



فقد أساء ، وعليه كفارة أيضا ؛ لتركه صفة النذر . وقياس المذهب أن يلزمه استغناء الحج ماشيا ؛ لتركه صفة المنذور ، كما لو نذر صوماً متتابعاً فأتى به متفرقاً . وإن عجز عن المشي بعد الحج ، كفر ، وأجزأه . وإن مشى بعض الطريق ، وركب بعضاً ، فعلى هذا القياس ، يَحْتَمِلُ أن يكون كقول ابن عمر ، وهو أن يَحْجَّ فَيَمْشِيَ / مَارِكَب ، ويَرْكَب ما مَشَى . وَيَحْتَمِلُ أن لَا يُجْزِئَهُ إِلَّا حَجٌّ يَمْشِي فِي (١٣) جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ النَّذْرِ يَقْتَضِي هَذَا . وَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بَتْرُكُ الْمَشْيِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ (١٤) غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي الْحَجِّ ، وَلَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِإِعْتِبَارِهِ فِي مَوْضِعٍ ، فَلَمْ يَلْزَمْ بِتْرُكِهِ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّحْفَى وَشَبَّهَهُ ، وَفَارَقَ التَّابِعَ فِي الصِّيَامِ ؛ فَإِنَّهَا صِفَةٌ مَقْصُودَةٌ فِيهِ ، اِعْتَبَرَهَا الشَّرْعُ فِي صِيَامِ الْكُفَّارَاتِ ، كَفَّارَةِ الظُّهَارِ وَالْجَمَاعِ وَالْيَمِينِ .

**فصل :** فَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ رَاكِبًا ، لَزِمَهُ الْحَجُّ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِتْفَاقًا فِي الْحَجِّ ، فَإِنْ تَرَكَ الرُّكُوبَ ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : يَلْزَمُهُ دَمٌ ؛ لِتَرْفِهِ بِتْرُكِ الْإِتْفَاقِ . وَقَدْ تَبَيَّنَا أَنَّ الْوَاجِبَ بِتْرُكِ النَّذْرِ الْكَفَّارَةُ دُونَ الْهَدْيِ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا إِذَا مَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ مَعَ إِمْكَانِهِ ، لَمْ يَلْزَمْ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ ؛ لِأَنَّ الرُّكُوبَ فِي نَفْسِهِ لَيْسَ بِطَاعَةٍ وَلَا قُرْبَةٍ . وَكُلُّ مَوْضِعٍ نَذَرَ الْمَشْيَ فِيهِ أَوْ الرُّكُوبَ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِثْبَانُ بِذَلِكَ مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مَوْضِعًا بَعَيْنِهِ ، فَيَلْزَمُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ مَحْمُولٌ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْفَرْضِ ، وَالْحَجُّ الْمَفْرُوضُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ يَجِبُ كَذَلِكَ . وَيُحْرِمُ لِلْمَنْذُورِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ لِلوَاجِبِ . قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ : يَجِبُ الْإِحْرَامُ بِهِ (١٣) مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ ؛ لِأَنَّ إِثْمَامَ الْحَجِّ كَذَلِكَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمُطْلَقَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى فِي الشَّرْعِ ، وَالْإِحْرَامُ الْوَاجِبُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَنْذُورُ مِنَ الْمَشْيِ أَوْ الرُّكُوبِ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ (١٥) إِلَى أَنْ يَتَحَلَّلَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ انْقِضَاءُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . قَالَ أَحْمَدُ : يَرْكَبُ فِي الْحَجِّ إِذَا رَمَى ، وَفِي الْعُمْرَةِ إِذَا سَعَى ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَطِئَ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَمْ يُفْسِدْ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ فِي الْحَجِّ إِلَى (١٣) التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ .

(١٣) سقط من : م .

(١٤-١٤) في ب : « ليس بمقصود » .

(١٥) في ب : « والعمره » .

**فصل :** وإذا نذر المشي إلى بيت الله ، أو الركوب إليه ، ولم يُرِدْ بذلك حقيقة المشي والركوب ، إنما أراد إثباته ، لزمه إثباته في حج أو عُمرة ، ولم يتعين عليه مشي ولا ركوب ؛ لأنه عَنِ ذلك بنذره ، وهو مُحْتَمِلٌ له ، فأشبهه ما لو صرح به . ولو نذر أن يأتي بيت الله / الحرام ، أو يذهب إليه ، لزمه <sup>(١٦)</sup> إثباته في حج أو عُمرة . وعن أبي حنيفة : لا يلزمه شيء ؛ لأن مجرد إثباته ليس بقربة ولا طاعة . ولنا ، أنه علق نذره بوصول البيت ، فلزمه ، كما لو قال : لله على المشي إلى الكعبة . إذا ثبت هذا ، فهو مُخَيَّرٌ في المشي والركوب . وكذلك إذا نذر أن يحج البيت أو يزوره ؛ لأن الحج يحصل بكل واحد من الأمرين ، فلم يتعين أحدهما ، وإن قال : لله على أن آتي البيت الحرام ، غير حاج ولا مُعْتَمِرٍ . لزمه الحج والعُمرة ، وسقط شرطه . وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي ؛ لأن قوله : لله على أن آتي البيت . يقتضي حجا أو عُمرة ، وشرط سقوط ذلك يُناقض نذره ، فسقط حكمه .

**فصل :** إذا نذر المشي إلى البلد الحرام ، أو بقعة منه ، كالصفا والمروة وأبي قبيس ، أو موضع في الحرم ، لزمه الحج أو عُمرة . نص عليه أحمد . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يلزمه إلا أن ينذر المشي إلى الكعبة ، أو إلى مكة . وقال أبو يوسف ، ومحمد : إن نذر المشي إلى الحرم ، أو إلى المسجد الحرام كقولنا ، وفي باقي الصور كقول أبي حنيفة . ولنا ، أنه نذر المشي إلى موضع من الحرم ، أشبه النذر إلى مكة . فأما إن نذر المشي إلى غير الحرم ، كعرفة ، ومواقيت الإحرام ، وغير ذلك ، لم يلزمه ذلك ، ويكون كنذر المُبَاج . وكذلك إن نذر إثبات مسجد سوى المساجد الثلاثة ، لم يلزمه إثباته . وإن نذر الصلاة فيه ، لزمته <sup>(١٧)</sup> الصلاة دون المشي ، ففي أي موضع صلى أجزأه ؛ لأن الصلاة لا تخص مكانا دون مكان ، فلزمته الصلاة دون الموضع . ولا نعلم في هذا خلافا ، إلا عن الليث ، فإنه قال : لو نذر صلاة أو صياما بموضع ، لزمه فعله في ذلك الموضع ، ولو <sup>(١٨)</sup> نذر المشي إلى مسجد ، مشي إليه . قال الطحاوي : لم يوافق على ذلك أحد من الفقهاء ؛

(١٦) في ب : « يلزمه » .

(١٧) في م : « لزمه » .

(١٨) في م : « ومن » .



وذلك لأن النبي ﷺ قال : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١٩)</sup> . ولو لَزِمَهُ الْمَشْيُ إِلَى مَسْجِدٍ بَعِيدٍ لَشَدَّ الرَّحْلَ إِلَيْهِ ؛ وَلَئِنْ الْعِبَادَةُ لَا تَخْتَصُّ بِمَكَانٍ / دُونَ مَكَانٍ ، فَلَا يَكُونُ فِعْلُهَا فِيمَا نَذَرَ فِعْلُهَا فِيهِ قُرْبَةً ، فَلَا تَلْزِمُهُ بَنْدَرُهُ ، وَفَارَقَ مَا لَوْ نَذَرَ الْعِبَادَةَ فِي يَوْمٍ بَعَيْنِهِ ، لَزِمَهُ فِعْلُهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَيْنَ لِعِبَادَتِهِ زَمَنًا وَوَقْتًا مُعَيَّنًا ، وَلَمْ يُعَيِّنْ لَهَا مَكَانًا وَمَوْضِعًا ، وَالنَّذْرُ مَرْدُودَةٌ إِلَى أَصُولِهَا فِي الشَّرْعِ ، فَتَعَيَّنَتْ بِالزَّمَانِ دُونَ الْمَكَانِ .

**فصل :** وإن نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَمْ يَنْوِبْهُ شَيْئًا ، وَلَمْ يُعَيِّنْهُ ، انْصَرَفَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَخْصُوصُ بِالْقَصْدِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَإِطْلَاقُ بَيْتِ اللَّهِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ فِي الْعُرْفِ ، فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ إِطْلَاقُ النَّذْرِ .

**فصل :** وإن نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، لَزِمَهُ ذَلِكَ . وبهذا قال مالك ، والأوزاعي ، وأبو عبيد ، وابن المنذر . وهو أحد قولَي الشافعي ، وقال في الآخر : لَا يَبِينُ لِي وَجُوبُ الْمَشْيِ إِلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ الْبِرَّ بِإِثْنَيْنِ بَيْتِ اللَّهِ فَرَضَ ، وَالْبِرَّ بِإِثْنَيْنِ هَذَيْنِ نَفَلَ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . وَلَئِنْ أَحَدُ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، فَيَلْزِمُ الْمَشْيَ إِلَيْهِ بِالنَّذْرِ ، كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَلَا يَلْزِمُ مَا <sup>(٢٠)</sup> ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ <sup>(٢١)</sup> كُلَّ قُرْبَةٍ تَجِبُ بِالنَّذْرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَصْلٌ فِي الْوُجُوبِ ، كَعِبَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَشُهُودِ الْجَنَائِزِ ، وَيَلْزِمُهُ بِهَذَا النَّذْرِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَتَاهُ رَكَعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِالنَّذْرِ الْقُرْبَةُ وَالطَّاعَةُ ، وَإِنَّمَا تَحْصِيلُ ذَلِكَ بِالصَّلَاةِ ، فَتَضَمَّنَ ذَلِكَ نَذْرَهُ ، كَمَا يَلْزِمُ نَازِرَ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ أَحَدَ النَّسُكَيْنِ ، وَنَذَرَ الصَّلَاةِ فِي أَحَدِ الْمَسْجِدَيْنِ كَنَذْرِ الْمَشْيِ إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ نَذْرَ أَحَدِ النَّسُكَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَنَذْرِ الْمَشْيِ إِلَيْهِ . وقال أبو حنيفة : لَا تَتَّعَيْنُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِي مَوْضِعٍ بِالنَّذْرِ ، سِوَاهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرْعِ ، لَا يَجِبُ بِالنَّذْرِ ؛ بِدَلِيلِ نَذْرِ الصَّلَاةِ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

(١٩) تقدم ترجمته ، في : ١١٧/٣ .

(٢٠) في ب : « بما » .

(٢١) في ب : « فإن » .

إِنِّي نَذَرْتُ<sup>(٢٢)</sup> فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٣)</sup> . وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ / الْحَرَامَ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٤)</sup> . وَرَوَى عَنْهُ ﷺ : « صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ »<sup>(٢٥)</sup> . وَإِذَا كَانَ فَضِيلَةً وَقُرْبَةً ، لَزِمَ بِالنَّذْرِ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ طَوْلَ الْقِرَاءَةِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِالْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهَا تَلْزِمُ بِنَذْرِهَا ، وَهِيَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عِنْدَهُمْ .

**فصل :** وَإِذَا نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ الصَّلَاةُ فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْمَسَاجِدِ وَخَيْرُهَا ، وَأَكْثَرُهَا ثَوَابًا لِلْمُصَلِّي فِيهَا . وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، أَجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكَعَتَيْنِ . قَالَ : « صَلِّ هَهُنَا » . ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « صَلِّ هَهُنَا » . ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ، قَالَ : « صَلِّ هَهُنَا » . ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « شَأْنُكَ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَلَفْظُهُ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْ صَلَّيْتُ هَهُنَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ كُلَّ صَلَاةٍ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ »<sup>(٢٦)</sup> . وَإِنْ نَذَرَ إِثْنَانِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَالصَّلَاةَ فِيهِ ، أَجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ فِيهِ ، وَفِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ . وَإِنْ نَذَرَ ذَلِكَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ فِعْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ؛ لِأَنَّهُ مَفْضُولٌ . وَقَدْ سَبَقَ هَذَا فِي بَابِ الْإِعْتِكَافِ<sup>(٢٧)</sup>

**فصل :** وَإِنْ أَفْسَدَ الْحَجَّ الْمَنْدُورَ مَا شِئًا ، وَجَبَ الْقَضَاءُ مَا شِئًا ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَكُونُ عَلَى صِفَةِ الْأَدَاءِ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، لَكِنْ إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، سَقَطَ ثَوَابُ الْوُقُوفِ ، مِنْ

(٢٢-٢٣) سقط من : م .

(٢٣) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٧/٤ .

(٢٤) تقدم تخريجه ، في : ٤٩٣/٤ . ويضاف إليه : وأخرجه الترمذي ، في : باب في فضل المدينة ، من أبواب المناقب . عارضة الأحمدي ٢٧٣/١٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ ، من كتاب القبلة . الموطأ . ١٩٦/١ .

(٢٥) تقدم تخريجه ، في : ٤٩٤/٤ .

(٢٦) تقدم تخريجه ، في : ٤٩٥/٤ .

(٢٧) تقدم في : ٤٩٤/٤ .



المَبِيتِ بِمُزْدَلِفَةَ وَمِنِّي ، والرَّمْيِ ، وتحلُّلِ بَعْمَرَةٍ ، وَيَمْضِي<sup>(٢٨)</sup> بالحجِّ الفاسدِ ماشيًا ، حتى يتحلَّلَ منه .

١٨٥٧ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا نَذَرَ عِتْقَ رَقَبَةٍ ، فَهِيَ الَّتِي تُجْزَى عَنِ الْوَاجِبِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَوَى رَقَبَةً بَعَيْنَهَا )

يَعْنِي : لَا تُجْزَى إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤَمَّنَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضِرَّةِ بِالْعَمَلِ ، وَهِيَ الَّتِي تُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْهُودِ فِي الشَّرْعِ ، وَالْوَاجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ كَذَلِكَ . وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : يُجْزَى أَى رَقَبَةٍ كَانَتْ صَحِيحَةً أَوْ مَعِيْبَةً ، مُسْلِمَةً أَوْ كَافِرَةً ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ ذَلِكَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ الْوَاجِبُ فِي الْكُفَّارَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْطَلِ بِنَذَرِ الْمَشْنِيِّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، فَإِنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْأَسْمُ . فَأَمَّا إِنْ نَوَى رَقَبَةً بَعَيْنَهَا ، أَجْزَأَهُ عِتْقُهَا ، أَى رَقَبَةٍ كَانَتْ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى بِلَفْظِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ . وَإِنْ نَوَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ / اسْمُ الرَّقَبَةِ ، ٢٠٣/١٠ وَأَجْزَأَهُ مَا نَوَاهُ ، لِمَا ( ذَكَرْنَا ، فَإِنَّ ) الْمُطْلَقَ يَتَقَيَّدُ بِالنِّيَّةِ ، كَمَا يَتَقَيَّدُ بِالْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ نَذَرَ عِتْقَ عَبْدٍ بَعَيْنِهِ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَعْتَقَهُ : تَلَزَمَ كُفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ عِتْقُ عَبْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ فَاتَهُ ، عَلَى حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ<sup>(٢)</sup> ، وَإِلَيْهِ أَذْهَبَ فِي الْفَائِتِ وَمَا عُمِرَ عَنْهُ .

فصل : وَإِذَا نَذَرَ هَدْيًا مُطْلَقًا ، لَمْ يُجْزَئْهُ إِلَّا مَا يُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ . وَإِنْ عَيَّنَ الْهَدْيَ بِلَفْظِهِ ، أَوْ نِيَّتِهِ ، أَجْزَأَهُ مَا عَيَّنَهُ ، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ، جَلِيلًا كَانَ<sup>(٣)</sup> أَوْ حَقِيرًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى هَدْيًا ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَأَنَّمَا أَهْدَى بَيْضَةً »<sup>(٤)</sup> . وَإِنَّمَا صَرَفْنَا الْمُطْلَقَ إِلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، لِأَنَّهُ غَلَبَ<sup>(٥)</sup> عَلَى الْأَسْمِ ، كَمَا لَوْ

(٢٨) فِي م : « يَمْشِي » .

(١-١) فِي م : « ذَكَرْنَاهُ إِنْ » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : صَفْحَةُ ٦٢٦ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ١٦٥/٣ .

(٥) فِي ب : « أَغْلَبَ » .

نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ ، لَزِمَتْهُ صَلَاةٌ شَرْعِيَّةٌ دُونَ اللَّغْوِيَّةِ . وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أُهْدِيَ بَدَنَةٌ ، أَوْ بَقَرَةٌ ، أَوْ قَالَ : شَاةٌ . لَزِمَهُ أَقْلُ مَا يُجْزِي مِنْ ذَلِكَ الْجَنْسِ الَّذِي عَلَيْهِ . فَإِنْ نَذَرَ بَدَنَةً ، أَوْ بَقَرَةً ، أَوْ شَاةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنَ الْإِبِلِ ، فَبَقَرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَسَبْعَ مِنَ الْغَنَمِ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ مُحْمُولٌ عَلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الشَّرْعِ أَنَّ الْبَقَرَةَ تَقُومُ مَقَامَ الْبَدَنَةِ ، وَكَذَلِكَ سَبْعَ مِنَ الْغَنَمِ . فَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْبَقَرَةِ أَوْ الْغَنَمِ ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْبَدَنَةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُجْزِيهِ <sup>(٦)</sup> . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنِ الشَّافِعِيِّ . وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ الْخَرَقِيِّ ، جَوَازُ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِهِ : وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَذَبَحَ سَبْعًا مِنَ الْغَنَمِ ، أَجْزَاهُ . فَإِنْ نَوَى بِنَذَرِهِ بَدَنَةً مِنَ الْإِبِلِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ غَيْرُهَا مَعَ وُجُودِهَا ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ بِإِجَابِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطْلِقَ ، فَإِنَّهَا انْصَرَفَتْ إِلَى الْإِبِلِ بِمَعْهُودِ الشَّرْعِ ، وَمَعْهُودِ الشَّرْعِ فِيهَا أَنْ تَقُومَ الْبَقَرَةُ مَقَامَهَا . فَأَمَّا إِنْ نَوَاهَا مِنَ الْإِبِلِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا ، كَسَائِرِ الْمَنْذُورَاتِ . وَكَذَلِكَ إِنْ صَرَّحَ بِهَا فِي نَذَرِهِ . مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أُهْدِيَ نَاقَةٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَقُومَ الْبَقَرَةُ مَقَامَهَا عِنْدَ عَدَمِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ هَذَا شَرْعِيًّا ، وَالْهَدْيُ الشَّرْعِيُّ لَهُ بَدَلٌ .

**فصل :** وَمَنْ نَذَرَ هَدْيًا ، لَزِمَهُ إِصَالُهُ إِلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْهَدْيِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَدْيًا / بَلِغْ الْكَعْبَةَ ﴾ <sup>(٧)</sup> . فَإِنْ عَيَّنَ شَيْئًا بِنَذَرِهِ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : أُهْدِيَ شَاةٌ ، أَوْ ثَوْبًا ، أَوْ بُرًّا ، أَوْ ذَهَبًا . وَكَانَ مِمَّا يُنْقَلُ ، حُمِلَ إِلَى الْحَرَمِ ، فَفُرَّقَ فِي مَسَاكِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُنْقَلُ ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَى أَنْ أُهْدِيَ دَارِي هَذِهِ ، أَوْ أَرْضِي ، أَوْ شَجَرَتِي هَذِهِ . يَبِيعُ ، وَيُبْعَثُ بِثَمَنِهَا إِلَى الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِهْدَاؤُهُ بَعِيْنَهُ ، فَانْصَرَفَ بِذَلِكَ <sup>(٨)</sup> إِلَى بَدَلِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تُهْدِيَ دَارًا ، فَقَالَ : تَبِيعُهَا ، وَتَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهَا عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ . وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمَنْذُورُ مِمَّا يُنْقَلُ ، لَكِنْ يَشْتَقُّ نَقْلُهُ ، كَخَشَبَةٍ ثَقِيلَةٍ ، فَإِنَّهُ يَبِيعُهَا ؛ لِأَنَّهُ أَحْظُ لِلْمَسَاكِينِ مِنْ

(٦) فِي ب : « يَجُوزُ » .

(٧) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٥ .

(٨) فِي ب : « ذَلِكَ » .



نَقْلُهَا . وَإِنْ<sup>(٩)</sup> كَانَ مِمَّا لَا كُفْلَةَ فِي نَقْلِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَفْرِيقَهُ بِنَفْسِهِ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى الْبَيْعِ ، يُنْظَرُ إِلَى الْحِظِّ لِلْمَسَاكِينِ فِي بَيْعِهِ فِي بَلَدِهِ ، أَوْ نَقْلِهِ لِبَيْعٍ ثُمَّ . وَإِنْ اسْتَوَى الْأُمْرَانِ ، يَبِيعُ فِي أَى مَوْضِعٍ شَاءَ .

**فصل :** وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى غَيْرِ مَكَّةَ ، كَالْمَدِينَةِ ، أَوْ الثَّغُورِ ، أَوْ يَذْبَحَ بِهَا ، لَزِمَهُ الذَّبْحُ ، وَإِصَالُ مَا أَهْدَاهُ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ ، وَتَفْرِيقُ الْهَدْيِ وَلَحْمِ الذَّبِيحَةِ عَلَى أَهْلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِذَلِكَ الْمَكَانِ مَا لَا يَجُوزُ النَّذْرُ لَهُ ، كَكَنِيسَةٍ ، أَوْ صَنْمٍ ، أَوْ نَحْوِهِ ، مِمَّا يُعْظَمُهُ الْكُفَّارُ أَوْ غَيْرُهُمْ ، مِمَّا لَا يَجُوزُ تَعْظِيمُهُ ، كَشَجَرَةٍ ، أَوْ قَبْرِ ، أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ عَيْنِ مَاءٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٠)</sup> ، قَالَ : نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبَوَانَةَ<sup>(١١)</sup> ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ كَانَ بِهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ ؟ » قَالُوا : لَا . قَالَ : « هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ ؟ » قَالُوا : لَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » . وَلَأنَّه ضَمَّنَ نَذْرَهُ نَفْعَ فَقَرَاءِ ذَلِكَ الْبَلَدِ ، بِإِصَالِ اللَّحْمِ إِلَيْهِمْ ، وَهَذِهِ قُرْبَةٌ . فَتَلَزَمَهُ<sup>(١٢)</sup> ، كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ عَلَيْهِمْ . فَإِنْ كَانَ بِهَا شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا ، لَمْ يَجُزِ النَّذْرُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « هَلْ كَانَ بِهَا وَثْنٌ ، أَوْ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِ الْجَاهِلِيَّةِ ؟ » . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِهَا ذَلِكَ ، لَمَنَعَهُ مِنَ الْوَفَاءِ بِنَذْرِهِ ؛ وَلَأنَّ فِي هَذَا تَعْظِيمًا لَغَيْرِ مَا عَظَّمَ اللَّهُ ، يُشَبِّهُ تَعْظِيمَ الْكُفَّارِ لِلْأَصْنَامِ ، فَحُرْمَ ، كَتَعْظِيمِ الْأَصْنَامِ ، وَلِذَلِكَ لَعَنَ<sup>(١٣)</sup> النَّبِيُّ ﷺ الْمُتَّخِذَاتِ عَلَى الْقُبُورِ الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ<sup>(١٤)</sup> ، وَقَالَ : « لَعَنَ<sup>(١٥)</sup> اللَّهُ الْيَهُودَ ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ »<sup>(١٤)</sup> . يُحَذِّرُ مِثْلَمَا صَنَعُوا<sup>(١٥)</sup> . وَعَلَى هَذَا نَذَرُ

(٩) فِي ب : « وَلَوْ » .

(١٠) فِي : بَابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْوَفَاءِ عَنِ النَّذْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢١٣/٢ .

(١١) بَوَانَةُ : هَضْبَةٌ وَرَاءَ بَيْعِ ، قَرْيَةٌ مِنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ . مَعْجَمُ الْبَلَدَانِ ٧٥٤/١ .

(١٢) فِي ب : « فَلَزِمَتْهُ » .

(١٣-١٤) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقْلُ نَظَرٍ .

(١٤) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٤٤٠/٣ . وَيَصَحُّحُ مَوْضِعَ التَّرْمِذِيِّ إِلَى : ١١٦/٢ .

(١٥) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٤٧٤/٢ . وَيُضَافُ إِلَيْهِ : وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٩٤/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ =

الشَّمْع والزَّيْت ، وَأَشْبَاهُهُ<sup>(١٦)</sup> ، لِلأَمَاكِنِ الَّتِي فِيهَا الْقُبُورُ ، لَا يَصِحُّ .

و ٢٠٤/١٠ / فصل : وَإِنْ نَذَرَ الذَّبْحَ بِمَكَّةَ ، فَهُوَ كَنَذَرِ الْهَدْيِ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ النَّذْرِ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْهُودِ الشَّرْعِ ، وَمَعْهُودُ الشَّرْعِ فِي الذَّبْحِ الْوَاجِبُ بِهَا أَنْ يُفَرَّقَ اللَّحْمُ بِهَا .

١٨٥٨ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : ( وَإِذَا نَذَرَ صِيَامَ شَهْرٍ مِنْ يَوْمٍ يَقْدَمُ فَلَانٌ ، فَقَدِمَ<sup>(١٧)</sup> أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ<sup>(١٨)</sup> شَهْرِ رَمَضَانَ ، أَجْزَأُهُ صِيَامُهُ لِرَمَضَانَ وَنَذَرِهِ )

ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ نَذَرَ هَذَا مُتَعَقِّدٌ ، لَكِنَّ صِيَامَهُ يُجْزِئُ عَنِ النَّذْرِ وَرَمَضَانَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ . وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعِكْرَمَةَ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ صَوْمًا فِي وَقْتٍ ، وَقَدْ صَامَ فِيهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ النَّذَرَ غَيْرُ مُتَعَقِّدٍ ؛ لِأَنَّ نَذَرَهُ وَافَقَ زَمَانًا يُسْتَحَقُّ صَوْمُهُ ، فَلَمْ يَنْتَقِذْ نَذَرُهُ ، كَنَذَرِ صَوْمِ رَمَضَانَ : قَالَ : وَالصَّحِيحُ عِنْدِي صِحَّةُ النَّذْرِ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ طَاعَةٍ يُمَكِّنُ الْوَفَاءَ بِهِ غَالِبًا ، فَانْتَقَذَ ، كَمَا لَوْ وَافَقَ شَعْبَانَ . فَعَلَى هَذَا يَصُومُ رَمَضَانَ ، ثُمَّ يَقْضِي ، وَيُكْفِّرُ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ . وَنَقَلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ<sup>(١٩)</sup> أَحْمَدَ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : أَجْزَأُهُ صِيَامُهُ لِرَمَضَانَ وَنَذَرِهِ . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَذَرَهُ انْتَقَذَ عِنْدَهُ ، لَوْلَا ذَلِكَ لَمَّا<sup>(٢٠)</sup> كَانَ صَوْمُهُ عَنْ نَذَرِهِ . وَقَدْ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ<sup>(٢١)</sup> ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ نَذَرَ أَنْ يُحْجَّ وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ مَفْرُوضَةٌ ، فَأَحْرَمَ عَنِ النَّذْرِ ، وَقَعَتْ عَنِ الْمَفْرُوضِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ . وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ . وَرَوَى عِكْرَمَةُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يُحْجَّ ، وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ الْفَرِيضَةِ ، قَالَ : يُجْزِئُهُمَا جَمِيعًا . وَعَنْ عِكْرَمَةَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ عِكْرَمَةُ : يَقْضِي حَجَّتَهُ عَنْ نَذَرِهِ وَعَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، فَصَلَّى الْعَصَرَ ، أَلَيْسَ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ مِنَ الْعَصْرِ وَالنَّذْرِ ؟ قَالَ :

= ٣٢٦/١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِجْلَاءِ الْيَهُودِ مِنَ الْمَدِينَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَامِ . الْمُوطَأُ ٨٩٢/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤٦/٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٦٦ ، ٣٩٦ ، ٤٥٤ ، ٥١٨ ، ١٨٤/٥ ، ١٨٦ ، ٢٠٤ ، ٨٠/٦ ، ٢٢٩ ، ٢٥٥ ، ٢٧٥ .

(١٦) فِي النَّسَخِ : « وَأَشْبَهَ » .

(١٧-١) فِي ب : « فِي أَوَّلِ » .

(٢) فِي ب : « وَعَنْ » .

(٣) فِي ب : « مَا » .

(٤) فِي م : « أَبُو الْخَطَّابِ » .



فذكرت قولي لابن عباس ، فقال : أصبت وأحسنْتَ<sup>(٥)</sup> . وقال ابن عمر ، وأنس ، وعروة<sup>(٦)</sup> : يبدأ بحجّة الإسلام ، ثم يحجّ لنذره . وفائدة انعقاد نذره ، لزوم الكفارة بتركه ، وأنه لو لم ينوه لنذره ، لزمه قضاؤه . وعلى هذا لو وافق نذره بعض رمضان ، وبعض شهر آخر ، إمّا شعبان ، وإمّا شوال ، لزمه صوم ما خرج عن رمضان ، ويثمّه من رمضان . ولو قال : لله على صوم رمضان . فعلى قياس قول الخرقي ، يصحّ نذره ، ويُجزّئه صيامه عن الأمرين ، وتلزمه الكفارة إن أحلّ به . وعلى قول القاضي ، لا ينعقد نذره . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنّه لا يصحّ صومه عن النذر ، فأشبهه الليل . ولنا ، / أن النذر يمين ، فينعقد ٢٠٤/١٠ ظ في الواجب موجباً للكفارة ، كاليمين بالله تعالى .

**فصل :** ونقل عن أحمد ، في من نذر أن يحجّ العام ، وعليه حجّة الإسلام ، روايتان ؛ إحداهما ، تُجزّئه حجّة الإسلام عنها وعن نذره . نقلها أبو طالب . والثانية ، ينعقد نذره موجباً لحجّة غير حجّة الإسلام ، يبدأ بحجّة الإسلام ، ثم يقضى نذره . نقلها ابن منصور ؛ لأنّهما عبادتان تجبان بسببين مختلفين ، فلم تسقط إحداهما بالأخرى ، كما لو نذر حجّتين ، ووجه الأولى ، أنّه نذر عبادة في وقت معيّن ، وقد أتى بها فيه ، فأشبهه ماله قال : لله على أن أصوم رمضان .

**فصل :** فإن قال : لله على أن أصوم شهراً . فنوى صيام شهر رمضان ، لنذره ورمضان ، لم يُجزّئه ؛ لأنّ شهر رمضان واجب بفرض الله تعالى ، ونذره يقتضى إيجاب شهر ، فيجب شهران بسببين ، ولا يُجزّئ أحدهما عن الآخر ، كما لو نذر صوم شهرين ، وكما لو نذر أن يصلّي ركعتين ، لم تُجزّئه صلاة الفجر عن نذره ، وعن صلاة<sup>(٧)</sup> الفجر .

١٨٥٩ - مسألة ؛ قال : ( وإذا<sup>(٨)</sup> نذر أن يصوم يومَ يقدمُ فلان ، فقدم يومَ فطر ، أو أضحى ، لم يصمه ، وصام يوماً مكانه ، وكفر كفارة يمين )  
وجملته أن من نذر أن يصوم يومَ يقدمُ فلان ، فإن نذره صحيح . وهو قول أبي حنيفة ،

(٥) في ب : « أو أحسنت » .

(٦) سقط من : ب .

(١) في ب : « ومن » .

وأحد قولَي الشافعيّ ، وقال في الآخر : لا يصحُّ نذرُه ؛ لأنَّه لا يُمكنُ صَوْمُه بعدُ وجودِ شَرْطِه ، فلم يصحَّ ، كما لو قال : لله علىَّ أنْ أصومَ اليومَ الذي قبلَ اليومَ الذي يقدِّمُ فيه . ولنا ، أنَّه زمنٌ يصحُّ<sup>(٢)</sup> فيه صومُ التطوُّع ، فأنعقدَ نذرُه لصَوْمِه ، كما لو أصبحَ صائماً تطوُّعاً ، قال : لله علىَّ أنْ أصومَ يَوْمِي . وقولُهم : لا يُمكنُ صَوْمُه . لا يصحُّ ؛ فإنَّه قد يَعْلَمُ اليومَ الذي يقدِّمُ فيه قبلَ قدومه ، فيَنويَ صَوْمَه من اللَّيْلِ ، ولأنَّه<sup>(٣)</sup> قد يجبُ عليه ما لا يُمكنُه ، كالصَّبيِّ يبلُغُ في أثناءِ يومٍ من رمضانَ ، أو الحائِضِ تطهُّرُ فيه ، ولا تُسَلِّمُ ما قاسوا عليه ، إذا ثبتتْ صحَّتُه ، ولا يخلو من أقسامِ خَمْسَةٍ ؛ أحدها ، أنْ يَعْلَمَ قدومه من اللَّيْلِ ، فيَنويَ صَوْمَه ، ويكونَ يوماً يجوزُ فيه صومُ النذرِ ، فيصحُّ صَوْمُه ويُجزئُه ؛ لأنَّه وفَّى بنذرِه . الثاني ، أنْ يقدِّمَ يومَ فطيرٍ أو أضْحى ، فاختلَفَت الروايةُ عن أحمدَ ، في هذه المسألة ؛ فعنه : لا يصومُه ، ويقضى ، ويكفِّرُ . نقله عن / أحمدَ جماعةٌ . وهو قولُ أكثرِ أصحابنا ، ومذهبُ الحَكَمِ ، وحمَّادٍ . الروايةُ الثانيةُ ، يقضى ، ولا كفَّارةَ عليه . وهو قولُ الحسنِ ، والأوزاعيِّ ، وأبي عُبَيْدٍ ، وقتادةَ ، وأبي ثَوْرٍ ، وأحدُ قولَي الشافعيِّ ؛ فإنَّه<sup>(٤)</sup> فائتَ الصَّومُ الواجبُ بالنَّذرِ ، فلزِمَه قضاؤه ، كم لو تَرَكَه نسياناً ، ولم تَلزِمَه كفَّارةٌ ؛ لأنَّ الشَّرْعَ منعه من صَوْمِه ، فهو كالمُكْرَه . وعن أحمدَ ، روايةٌ ثالثةٌ ، إنْ صامَه صحَّ صَوْمُه . وهو مذهبُ أبي حنيفةَ ؛ لأنَّه وفَّى بما نذرَ<sup>(٥)</sup> ، فأشبهَ ما لو نذرَ مَعْصِيَةً ففعلَهَا . ويتخرَّجُ أنْ<sup>(٦)</sup> يُكفِّرَ من غيرِ قَضاءٍ ؛ لأنَّه وافقَ يوماً صَوْمُه حرامٌ ، فكان مُوجِبُه الكفَّارةَ ، كما لو نذرتِ المرأةُ صومَ يومٍ حيضَها . ويتخرَّجُ أنْ لا يَلزِمَه شيءٌ من كفَّارةٍ ولا قَضاءٍ ؛ بناءً على مَنْ نذرَ المَعْصِيَةَ . وهذا قولُ مالِكٍ ، والشافعيِّ في أحدِ قولَيه ؛ بناءً على نذرِ المَعْصِيَةِ . ووجهُ قولِ الخِرَقِيِّ ، أنَّ النَّذرَ يُنْعَقَدُ ؛ لأنَّه نذرٌ يُمكنُ الوفاءُ به غالباً ، فكان مُنْعَقِداً ، كما لو وافقَ غيرَ يومِ العيدِ ، ولا يجوزُ أنْ يصومَ يومَ العيدِ ؛ لأنَّ الشَّرْعَ حرَّم صَوْمَه ، فأشبهَ زمنَ الحَيْضِ ، ولزِمَه القَضاءُ ؛ لأنَّه نذرٌ مُنْعَقَدٌ ، وقد فائتَ الصيامُ بالعُذرِ ، ولزِمَتَه الكفَّارةُ ؛ لفواتِه ، كما لو

(٢) في م : « صح » .

(٣) سقطت الواو من : م .

(٤) في ب : « لأنَّه » .

(٥) في ب : « نذرُه » .

(٦) في ب زيادة : « لا » .



فأثمه بمرض . وإن وافق يوم حيض أو نفاس ، فهو كالووافق يوم فطر أو أضحى ، إلا أنه لا يصومه . بغير خلاف في المذهب ، ولا بين أهل العلم . الثالث ، أن يقدم في يوم يصح صومه ، والنذر مفطر ، ففيه روايتان ؛ أحدهما ، يلزمه القضاء والكفارة<sup>(٧)</sup> ؛ لأنه نذر صوماً نذراً صحيحاً ، ولم يف به ، فلزمه القضاء والكفارة ، كسائر المنذورات . ويتخرج أن لا تلزمه كفارة . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنه ترك المنذور لعذر . والثانية ، لا يلزمه شيء ، من قضاء ولا غيره . وهو قول أبي يوسف ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر ؛ لأنه قدم في زمن لا يصح صومه فيه ، فلم يلزمه شيء ، كالمقدم ليلاً . الرابع ، قدم والنذر صائم ، فلا يخلو من أن يكون تطوعاً أو فرضاً ؛ فإن كان تطوعاً ، فقال القاضي : يصوم بقيته ، ويعقده عن نذره ، ويجزئه ، ولا قضاء ولا كفارة . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأنه يمكن صوم يوم بعضه تطوع وبعضه واجب ، كالمونذر في أثناء التطوع إتمام صوم ذلك اليوم ، وإنما وجد سبب الوجوب في بعضه / . وذكر القاضي احتمالاً آخر ، أنه يلزمه القضاء<sup>٢٠٥/١٠</sup> والكفارة ؛ لأنه صوم واجب ، فلم يصح بنية من النهار ، كقضاء رمضان . وذكر أبو الخطاب هذين الاحتمالين روايتين . وعند الشافعي ، عليه القضاء فقط ، كالمقدم وهو مفطر<sup>(٨)</sup> . ويتخرج لنا مثله . وأما إن كان الصوم واجباً ، فحكمه حكم المسألة التي قبل هذه ، وقد ذكرناه<sup>(٩)</sup> . وإن قدم وهو ممسك ، لم ينو الصيام ، ولم يفعل ما يفطره ، فحكمه حكم الصائم تطوعاً . الخامس ، أن يقدم ليلاً ، فلا شيء عليه في قولهم جميعاً ؛ لأنه لم يقدم في اليوم ، ولا في وقت يصح فيه الصيام .

**فصل :** وإن قال : لله على صوم يوم العيد . فهذا نذر معصية ، على نذره الكفارة لا غير . نقلها حنبل عن أحمد . وفيه رواية أخرى ، أن عليه القضاء مع الكفارة ، كالمسألة المذكورة . والأولى هي الصحيحة . قاله القاضي ؛ لأن هذا نذر معصية ، فلم يوجب قضاء ، كسائر المعاصي . وفارق المسألة التي قبلها ؛ لأنه<sup>(١٠)</sup> لم يقصد بنذره المعصية ،

(٧) سقط من : ب .

(٨) في م : « مضطر » .

(٩) في ب : « ذكرناها » .

(١٠) في ب : « فإنه » .

وإنما وقع اتفاقاً ، وههنا تعمدها بالنذر ، فلم يتعقد نذره ، ويدخل في قوله عليه السلام : « لَا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ » <sup>(١١)</sup> . ويتخرج أن لا يلزمه شيء ؛ بناءً على نذر المعصية فيما تقدم . وإن نذرت المرأة صوم يوم حيضها ونفاسها ، فعليها الكفارة <sup>(١٢)</sup> لا غير <sup>(١٣)</sup> . ولم أعلم عن أصحابنا في هذا خلافاً .

١٨٦٠ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ وَافَقَ قُدُومُهُ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، صَامَهُ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، لَا يَصُومُهُ ، وَيَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ ، وَيَكْفُرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ )

اختلفت الرواية عن أحمد ، رحمه الله ، في صيام أيام التشريق عن الفرض ، وقد ذكرنا ذلك في الصيام <sup>(١)</sup> ، فإن قلنا : يصومها عن الفرض . صامها ههنا ، وأجزأته . وإن قلنا : لا يصومها . فحكمه حكم من وافق يوم العيد ، وقد مضى .

فصل : وإن قال : لله على صوم يوم يقدم فلان أبداً . أو قال : لله على صوم يوم كل خميس أبداً . لزمه ذلك في المستقبل ، فأما اليوم الذي يقدم فيه ، فقد مضى بيان حكمه ، ولا يدخل في نذره ذلك اليوم من شهر رمضان ؛ لأن رمضان لا يتصور انفكاكه عن دخول ذلك اليوم فيه ، ولا يمكنه صومه عن غير رمضان ؛ لأنه لا يقبل ذلك . ويجيء على قول الخرقى ، أن يدخل في نذره ، ويجزئه صومه لرمضان ونذره . وإن وافق يوم عيد ، أو يوماً من أيام التشريق ، أو يوم حيض ، ففيه من <sup>(٢)</sup> الاختلاف ما قد مضى . وإن وجب عليه صوم شهرين عن كفارة الظهار أو نحوه ، صامها عن الكفارة دون النذر ؛ لأنه متى نوى النذر في ابتدئهما ، انقطع التتابع ، فلا يقدر على التكفير ، فحينئذ يقضى نذره ، ويكفر ؛ لأنه ترك صوم النذر مع إمكانه لعذر ، ويفارق الأيام التي دخلت في رمضان ، فإنها لم تدخل في نذره ؛ لعدم انفكاكه عنها ، وههنا تنفك الأيام عن دخول الكفارة فيها ،

٢٠٦/١٠

(١١) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٥ .

(١٢-١٣) سقط من : ب .

(١) تقدم في : ٤/٢٥٥ .

(٢) سقط من : م .



ولا فرق بين كَوْنِ نَذْرِهِ قَبْلَ وُجُوبِ الكَفَّارَةِ أَوْ بَعْدَهُ <sup>(٣)</sup> ؛ لَأَنَّ الْأَيَّامَ الَّتِي فِي رَمَضَانَ لَا يَصِحُّ صَوْمُهَا عَنْ نَذْرِهِ ، وَأَيَّامُ الكَفَّارَةِ يَصِحُّ صَوْمُهَا عَنْ نَذْرِهِ ، وَإِذَا نَوَاهَا عَنْ نَذْرِهِ ، انْقَطَعَ التَّتَابُعُ ، وَأَجْزَأَتْ عَنْ الْمَنْذُورِ <sup>(٤)</sup> . وَإِنْ فَاتَتْهُ أَيَّامٌ كَثِيرَةٌ ، لَزِمَتْهُ <sup>(٥)</sup> كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ الْجَمِيعِ ، فَإِذَا كَفَّرَ ثُمَّ فَاتَهُ شَيْءٌ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ ، فِي مَنْ نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ ، فَمَرِضَ : فَإِنْ كَانَ قَدْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ أَفْطَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، كَفَّرَ كَفَّارَةً أُخْرَى ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَا يَكُونُ مِثْلُ الْيَمِينِ ، إِذَا حَنَثَ وَكَفَّرَ ، سَقَطَتْ عَنْهُ . وَيَتَخَرَّجُ أَنَّهُ مَتَى كَفَّرَ مَرَّةً ، لَمْ تَلْزَمْهُ كَفَّارَةٌ أُخْرَى ؛ لَأَنَّ النَّذْرَ كَالْيَمِينِ ، <sup>(٦)</sup> وَيُشَبَّهُ الْيَمِينَ ، وَإِجَابُ الكَفَّارَةِ فِيهِ لَذَلِكَ ، وَالْيَمِينُ لَا يُوجِبُ أَكْثَرَ مِنْ كَفَّارَةٍ ، فَمَتَى كَفَّرَهَا ، لَمْ يَجِبْ بِهَا أُخْرَى ، كَذَلِكَ النَّذْرُ . فَعَلَى هَذَا ، مَتَى فَاتَهُ شَيْءٌ ، فَكَفَّرَ عَنْهُ ، ثُمَّ فَاتَهُ شَيْءٌ آخَرُ ، قَضَاهُ مِنْ غَيْرِ كَفَّارَةٍ ؛ لَأَنَّ وُجُوبَ الكَفَّارَةِ الثَّانِيَةِ لَا نَصَّ فِيهِ ، وَلَا إِجْمَاعَ ، وَلَا قِيَاسَ ، فَلَا يُمَكِّنُ إِجْبَابُهَا بِغَيْرِ دَلِيلٍ .

**فصل :** إِذَا نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بَعَيْنِهَا ، لَمْ يَدْخُلْ فِي نَذْرِهِ رَمَضَانُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ غَيْرَ صَوْمِ رَمَضَانَ ، فَأَشْبَهَ اللَّيْلَ ، وَلَا يَوْمَا الْعِيدَيْنِ ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِهِمَا <sup>(٧)</sup> ، وَلَا يَصِحُّ صَوْمُهُمَا عَنْ النَّذْرِ ، فَأَشْبَهَا رَمَضَانَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَوَّالٍ ، يَقْضِي يَوْمَ الْفِطْرِ ، وَيَكْفُرُ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، يَدْخُلُ فِي نَذْرِهِ الْعِيدَانِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ ؛ لِأَنَّهَا أَيَّامٌ مِنْ جُمْلَةِ السَّنَةِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَوَايَتَانِ . وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ مُطْلَقَةً ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ صَوْمُ / سَنَةٍ مُتَتَابِعَةٍ أَوْ لَا ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ السَّنَةَ الْمُطْلَقَةَ ٢٠٦/١٠ ظ تَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَتَابِعَةِ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، حَكْمُهَا حَكْمُ الْمُعَيَّنَةِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهَا الْعِيدَانِ وَلَا رَمَضَانُ ، وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَوَايَتَانِ ، فَإِنْ ابْتَدَأَهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ ، أَتَمَّ أَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلِ <sup>(٨)</sup> ، إِلَّا شَهْرَ شَوَّالٍ ، فَإِنَّهُ يُتَمُّ بِالْعَدَدِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصُمْ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَإِنْ ابْتَدَأَهَا

(٣) فِي م : « بَعْدَهَا » .

(٤) فِي ب : « النَّذْرُ » .

(٥) فِي ب : « لَزِمَهُ » .

(٦-٦) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٧) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٤٢٥/٤ .

(٨) فِي م : « بِالْهَلَالِ » .

من أثناء شهر ، أتم ذلك الشهر بالعدد ، والباقي بالهلال ، على ما ذكرنا . والرواية الثانية ، لا تلزمه متابعة . وهو مذهب الشافعي ؛ لأن المتفرقة تسمى سنة ، فيتناولها نذره ، فيلزمه اثنا عشر شهراً بالأهلة ، إن شاء ، وإن شاء صامها بالعدد . وإن ابتدأ الشهر<sup>(٩)</sup> من أثنائه ، أتمه ثلاثين يوماً . وإنما لزمه ههنا اثنا عشر شهراً ؛ لأنه يمكن حمل النذر على سنة ليس فيها رمضان ، ولا الأيام التي لا يجوز صيامها ، فجعل نذره على ما ينعقد فيه<sup>(١٠)</sup> ، بخلاف ما إذا عيّن السنة ، وهذا كمن عيّن سبعة بالعقد ، فوجد بها عيباً ، لم يكن له إبدالها ، ولو وصفها ثم<sup>(١١)</sup> وجد بها عيباً<sup>(١٢)</sup> ، ملك إبدالها ، ويتم سؤال بالعدد ؛ لأنه لم يبدأ من أوله . وإن صام ذا الحجة من أوله ، قضى أربعة أيام ، تأماً كان أو ناقصاً ؛ لأنه بدأه من أوله . وقيل : إن كان ناقصاً قضى خمسة أيام<sup>(١٣)</sup> ، ليكمل ثلاثين ؛ لأنه لم يصم الشهر كله ، فأشبهه سؤال . وإن شرط التتابع ، صار حكمها حكم المعينة .

١٨٦١ - مسألة ؛ قال : ( ومن نذر أن يصوم شهراً متتابعاً ، ولم يسمه ، فمريض في بعضه ، فإذا غوفي ، بنى ، وكفر كفارة يمين ، وإن أحب أئى بشهر متتابع ، ولا كفارة عليه ، وكذلك المرأة إذا نذرت صيام شهر متتابع ، وحاضت فيه )

وجملته أن من نذر صياماً متتابعاً غير معين ، ثم أفطر فيه ، لم يخل من حالين ؛ أحدهما ، أن يفطر لعذر ؛ من حيض ، أو مرض ، ونحوهما ، فهذا مخير بين أن يتبدى الصوم ، ولا شيء عليه ؛ لأنه أتى بالمنذور على وجهه ، وبين أن يبنى على صيامه ويكفر ؛ لأن الكفارة تلزم لتركه المنذور وإن كان عاجزاً ، بدليل أن النبي ﷺ أمر أخت عقبة بن عامر بالكفارة ، لعجزها عن المشي ؛ ولأن النذر كاليمين ، ولو حلف ليصوم متتابعاً ، ثم لم يأت به متتابعاً ، لزمته الكفارة ، وإنما جوز له البناء ههنا ؛ لأن الفطر لعذر لا يقطع التتابع حكماً ، بدليل أنه لو أفطر في صيام الشهرين المتتابعين من عذر ، كان له البناء ،

(٩) في ب : « شهر » .

(١٠) في ب زيادة : « النذر » .

(١١-١٢) في م : « وجدها معيبة » .

(١٢) سقط من : م .

فإن كان العذر يُبيح الفطر كالسفر ، فهل يقطع التتابع ؟ ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يقطعه ؛ لأنه يفطر باختياره . والثاني ، لا يقطعه ؛ لأنه عذر في فطر رمضان ، فأشبهه المرض . والثاني <sup>(١)</sup> ، أن يفطر لغير عذر ، فهذا يلزمه استئناف الصيام ، ولا كفارة عليه ؛ لأنه ترك التتابع المنذور لغير عذر ، مع إمكان الإتيان به ، فلزمه فعله ، كما لو نذر صوماً معيناً فصام قبله . وهذا الفصل قال الشافعي ، إلا في الكفارة ، فإنه لا يوجبها في المنذور <sup>(٢)</sup> ، وقد ذكرنا دليل وجوبها <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** إذا صام شهراً من أول الهلال ، أجزأه ، ناقصاً كان أو تاماً ؛ لأن ما بين الهلالين شهرٌ ، ولذلك قال النبي ﷺ : « إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ » <sup>(٤)</sup> . وإن بدأ من أثناء شهر ، لزمه شهر بالعدد ، ثلاثون يوماً ؛ لقول رسول الله ﷺ : « صُومُوا رُؤُوسَ الشَّهْرِ وَأَفْطِرُوا رُؤُوسَهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ ، فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ » <sup>(٥)</sup> . فإن صام شوال ، لزمه إكماله ثلاثين ؛ لأنه بدأ من أثناءه ، وإن كان ناقصاً ، قضى يومين ، وإن كان تاماً أتم يوماً واحداً . وإن صام ذا الحجة ، أفطر يوم الأضحى وأيام التشريق ، ولم ينقطع تتابعه ، كما لو أفطرت المرأة بحيض ، وعليه كفارة ، ويقضى أربعة أيام إن كان تاماً ، وخمسة إن كان ناقصاً . ويحتمل أن لا يلزمه إلا الأربعة ، وإن كان ناقصاً ؛ لأنه بدأه من أوله ، فيقضى المتروك منه لا

(١) أى : والحال الثاني .

(٢) في ب : « النذر » .

(٣) تقدم في صفحة ٦٢٢ وما بعدها .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة في السطوح ... ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الغرفة والعلية المشرفة ... ، من كتاب المظالم ، وفي : باب موعظة الرجل ابنته ... ، من كتاب النكاح ، وفي : باب من حلف أن لا يدخل على أهله ... ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١/١٠٦ ، ٣/١٧٦ ، ٧/٣٨ ، ٨/١٧٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الشهر يكون تسعاً وعشرين . عارضة الأحوذى ٣/٢٠٥ . والنسائي ، في : باب كم الشهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤/١١١-١١٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الشهر تسع وعشرون ، من كتاب الصيام ، وفي : باب الإيلاء ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١/٥٣٠ ، ٦٦٤ . والدارمي ، في : باب الشهر تسع وعشرون ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢/٤ ، والإمام مالك ، في : باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم ... ، من كتاب الصيام . الموطأ ١/٢٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/٢١٨ ، ٢٥٨ ، ٣٤٠ ، ٣١/٢ ، ٤٠ ، ٥٦ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٢٥١ ، ٢٩٨ ، ٣/٢٠٠ ، ٣٤١ ، ٦/٣٣ ، ٥١ ، ١٠٥ ، ١٦٣ ، ٢٤٣ ، ٣١٥ . وانظر ما تقدم في ٤/٣٣١ ، ١٠/٥٠٣ .

(٥) تقدم تخريجه ، في ٤/٣٣٠ .



غير . ولو صام شهراً من أول الهلال ، فمرض فيه أياماً معلومة ، أو حاضت المرأة فيه ثم طهرت قبل خروجه ، قضى ما أفطر منه بعدته إن كان الشهر تاماً ، وإن كان ناقصاً ، فهل يلزمه الإتيان بيوم آخر ؟ على وجهين ؛ بناءً على ما ذكرنا في فطر العيد وأيام التشريق .

**فصل :** ومن نذر صيام شهر ، فهو مخير بين أن يصوم / شهراً بالهلال ، وهو أن يتدته من أوله ، فيجزئه ، وبين أن يصومه بالعدد ثلاثين يوماً . وهل يلزمه التتابع ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، يلزمه . وهو قول أبي ثور ؛ لأن إطلاق الشهر يقتضي التتابع . والثاني ، لا يلزمه التتابع . وهو قول الشافعي ، ومحمد بن الحسن ؛ لأن الشهر يقع على ما بين الهلالين ، وعلى ثلاثين يوماً ، ولا خلاف أنه يجزئه ثلاثون يوماً ، فلم يلزمه التتابع ، كما لو نذر ثلاثين يوماً . فأما إن نذر صيام ثلاثين يوماً ، لم يلزمه التتابع فيها . نص عليه أحمد . وقد روى عن أحمد ، في من قال : لله على صيام عشرة أيام : يصومها متتابعة . وهذا يدل على وجوب<sup>(٦)</sup> التتابع في الأيام المنذورة . وحمل بعض أصحابنا كلام أحمد على من شرط التتابع أو نواه ؛ لأن لفظ العشرة لا يقتضي تتابعاً ، والنذر لا يقتضيه ، ما لم يكن في لفظه أو نيته . وقال بعضهم : كلام أحمد على ظاهره ، ويلزمه التتابع في نذر العشرة ، دون الثلاثين ؛ لأن الثلاثين شهر ، ولو<sup>(٧)</sup> أراد التتابع لقال : شهراً . فعُدوله إلى العدد دليل على إرادة التفريق ، بخلاف العشرة . والصحيح أنه يلزمه التتابع ، فإن عدم ما يدل على التفريق ليس بدليل على إرادة التتابع ، فإن الله تعالى قال في قضاء رمضان : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾<sup>(٨)</sup> . ولم يذكر تفريقها ولا تتابعها ، ولم يجب التتابع فيها بالاتفاق . وقال بعض أصحابنا : إن نذر اعتكاف أيام ، لزمه التتابع ، ولا يلزمه مثل ذلك في الصيام ؛ لأن الاعتكاف يتصل ببعضه ببعض من غير فصل ، والصوم يتخلله الليل ، فيفصل بعضه من بعض ، ولذلك لو نذر اعتكاف يومين متتابعين ، لدخل فيه الليل . والصحيح التسوية ؛ لأن الواجب ما اقتضاه لفظه ، ولفظه لا يقتضي التتابع ، بدليل نذر الصوم ، وما ذكره من العرف لا أثر له . ومن قال : يلزمه

ظ ٢٠٧/١٠

(٦) سقط من : ب .

(٧) في م : فلو .

(٨) سورة البقرة ١٨٤ ، ١٨٥ .

التَّابِعُ ، لَزِمَتْهُ اللَّيَالِي الَّتِي بَيْنَ أَيَّامِ الْاِعْتِكَافِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : مُتَّابِعَةٌ .

**فصل :** إِذَا نَذَرَ صِيَامَ أَشْهُرٍ مُتَّابِعَةٍ ، فَأَبْتَدَأَهَا مِنْ أَوَّلِ شَهْرٍ ، / أَجْزَأُهُ صَوْمُهَا ٢٠٨/١٠  
بِالْأَهْلَةِ ، بِلَا خِلَافٍ . وَإِنْ ابْتَدَأَهَا مِنْ أَثْنَاءِ شَهْرٍ ، كَمَلَّهُ بِالْعَدَدِ ، وَبَاقِيَ الْأَشْهُرِ  
بِالْأَهْلَةِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِخْدَى الرَّوَاتِبِينَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ . وَالرَّوَايَةُ  
الْأُخْرَى : يُكْمَلُ الْجَمِيعُ بِالْعَدَدِ . وَرُوِيَ ذَلِكَ <sup>(٩)</sup> عَنْ أَحْمَدَ <sup>(٩)</sup> ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ  
الرَّوَاتِبِينَ .

١٨٦٢ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا بَعِيْنِهِ ، فَأَفْطَرَ يَوْمًا لَيْعَرٍ <sup>(١)</sup>  
عُذْرٍ ، ابْتَدَأَ شَهْرًا ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ )

وَجَمَلْتُهُ أَنَّهُ إِذَا نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ ، فَأَفْطَرَ فِي أَثْنَائِهِ ، لَمْ يَخُلْ مِنْ حَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ،  
أَفْطَرَ لَيْعَرٍ عُذْرٍ ، فَفِيهِ رَوَاتِبَانِ ؛ وَإِحْدَاهُمَا ، يَقْطَعُ صَوْمَهُ ، وَيَلْزِمُهُ اسْتِثْنَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ  
يَجِبُ مُتَّابِعًا بِالنَّذْرِ ، فَأَبْطَلَهُ الْفِطْرُ لَيْعَرٍ عُذْرٍ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ التَّابِعُ ، وَفَارَقَ رَمَضَانَ ؛ فَإِنَّ  
تَّابِعَهُ بِالشَّرْعِ لَا بِالنَّذْرِ ، وَهَهُنَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى صِفَةِ ثَمَ فَوَتْهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَرَطَهُ  
مُتَّابِعًا . الثَّانِيَةِ ، لَا يَلْزِمُهُ الْاِسْتِثْنَاءُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ شَرَطَ التَّابِعُ . وَهَذَا قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ التَّابِعِ ضَرُورَةُ التَّعْيِينِ لَا بِالشَّرْطِ ، فَلَمْ يُبْطَلْ الْفِطْرُ فِي أَثْنَائِهِ ،  
كَشَهْرِ رَمَضَانَ ، وَلِأَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ يَجْعَلُ الصَّوْمَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ يُعَيَّنْهُ ، وَالْوَفَاءَ بِنَذْرِهِ فِي غَيْرِ  
وَقْتِهِ ، وَتَقْوِيَتُ يَوْمٍ وَاحِدٍ لَا يُوجِبُ تَقْوِيَتَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ . فَعَلَى هَذَا ، يُكَفِّرُ عَنْ فِطْرِهِ ،  
وَيَقْضِي <sup>(٢)</sup> يَوْمًا مَكَانَهُ بَعْدَ اِثْمَامِ صَوْمِهِ . وَهَذَا أَقْبَسُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَعَلَى الرَّوَايَةِ  
الْأُولَى ، يَلْزِمُهُ الْاِسْتِثْنَاءُ عَقِيبَ الْيَوْمِ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ ؛ لِأَنَّ بَاقِيَ الشَّهْرِ  
مَنْدُورٌ ، فَلَا <sup>(٣)</sup> يَجُوزُ تَرْكُ الصَّوْمِ فِيهِ ، وَيَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ أَيْضًا ؛ لِإِخْلَالِهِ بِصَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ  
الَّذِي أَفْطَرَهُ . الْحَالُ الثَّانِي ، أَفْطَرَ لِعُذْرٍ ، فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صِيَامِهِ ، وَيَقْضِي

(٩-٩) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١) فِي م : بَغِيرُ .

(٢) فِي م : وَيَقْضِي .

(٣) فِي م : وَلَا .

وَيُكْفَرُ . هذا قياسُ المذهب . وقال أبو الحَطَّابِ : فيه روايةٌ أُخرى ، أنه لا كفارةَ عليه . وهذا<sup>(٤)</sup> مذهبُ مالكٍ ، والشافعيُّ ، وأبي عُبَيْدٍ ؛ لأنَّ المَنذُورَ محمولٌ على المشروع ، ولو أفطرَ رمضانَ لعُذِرَ لم يلزمه شيءٌ . ولنا ، أنه فاتَ ما نذرَه ، فلزمته كفارةٌ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : لأُحِيتِ عُقْبَةَ بَنِي عامِرٍ / : « وَلَتُكْفَرُ يَمِينُهَا »<sup>(٥)</sup> . وفارقَ رمضانَ ؛ فإنه لو أفطرَ لغيرِ عُذْرٍ ، لم تجبَ عليه كفارةٌ إلا في الجماع .

**فصل :** فإنَّ جُنَّ جميعَ الشهرِ المُعَيَّنِ ، لم يلزمه قضاءٌ ولا كفارةٌ . وقال أبو ثَوْرٍ<sup>(٦)</sup> : يلزمه القضاءُ ؛ لأنَّه من أهلِ التَّكْلِيفِ حالةَ نذرِهِ وقضائِهِ ، فلزمه<sup>(٧)</sup> القضاءُ ،<sup>(٨)</sup> كالمُعَمَّى عليه . ولنا ، أنه ليس من أهلِ التَّكْلِيفِ في وقتِ الوجوبِ ، فلم يلزمه القضاءُ<sup>(٩)</sup> ، كما لو كان في شهرِ رمضانَ . وإن حاضَتِ المرأةُ جميعَ الزَّمنِ المُعَيَّنِ ، فعليها القضاءُ ؛ وفي الكفارةِ وجْهانِ . وقال الشافعيُّ : لا كفارةٌ عليها ، وفي القضاءِ وجْهانِ ؛ أحدهما ، لا يلزمها النَّذْرُ ؛ لأنَّ زَمَنَ الحَيْضِ لا يُمكنُ الصومُ فيه ، ولا يَدْخُلُ في النَّذْرِ ، كزَمَنِ رمضانَ . ولنا ، أنَّ المَنذُورَ يُحمَلُ على المشروعِ ابتداءً ، ولو حاضَتِ في شهرِ رمضانَ ، لزمها القضاءُ ، فكذلك المَنذُورُ .

**فصل :** ولو قال : لله علىَّ الحجُّ في عامي هذا . فلم يحجَّ لعُذْرٍ أو غيره ، فعليه القضاءُ والكفارةُ . ويَحْتَمِلُ أن لا كفارةَ عليه إذا كان مَعذُورًا . وقال الشافعيُّ : إن تعذَّرَ عليه الحجُّ ، لَعَدِمَ أحدُ الشَّرَائِطِ<sup>(٩)</sup> السَّبعةِ<sup>(١٠)</sup> ، أو منَعَه منه<sup>(١١)</sup> سُلْطَانٌ أو عَدُوٌّ ، فلا قضاءَ عليه . وإن حَدَثَ به مرضٌ ، أو أخطأَ عددًا ، أو نَسِيَ ، أو تَوَاتَى ، قضاؤه . ولنا ، أنه فاتَه

(٤) في ب : « وهو » .

(٥) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٦٢٦ .

(٦) في ب : « أبو يوسف » .

(٧) في ب : « فيلزمه » .

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) في م : « الشرط » .

(١٠) شروط الحج خمسة ، وعند أبي حنيفة والشافعي سبعة . انظر ما تقدم في : ٦/٥ ، ٧ .

(١١) سقط من : م .



الحجَّ المندور ، فلزِمَه قضاؤه ، كما لو مَرَضَ ، ولأنَّ المندورَ محمولٌ على المشروع ابتداءً ، ولو فاتهُ المشروع ، لَزِمَه قضاؤه ، فكذلك المندور .

**فصل :** ولو نذرَ صومَ شهرٍ بعينه ، أو الحجَّ في عامٍ بعينه ، وفعلَ ذلك قبله ، لم يُجزئْهُ . وقال أبو يوسف : يُجزئْهُ ، كما لو حلفَ ليقضِيَنَّهُ حَقَّهُ في وقتٍ ، فقضاؤه قبله . ولنا ، أنَّ المندورَ محمولٌ على المشروع ، ولو صامَ قبلَ رمضانَ لم يُجزئْهُ ، فكذلك إذا صامَ المندورَ قبله ، ولأنَّه لم يأتِ بالمندورِ في وقته ، فلم يُجزئْهُ ، كما لو لم يفعلْهُ أصلاً .

١٨٦٣ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ ، صَامَ عَنْهُ وَرَثَتُهُ مِنْ أَقَارِبِهِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ نَذَرِ طَاعَةٍ )

يعنى مَنْ نَذَرَ حَجًّا ، أو صِيامًا ، أو صدقةً ، أو عتقًا ، أو اعتكافًا ، أو صلاةً ، أو غيره من الطاعات ، وماتَ قبلَ فعلِهِ ، فعَلَهُ الْوَلِيُّ عَنْهُ . وعن أحمد في / الصلاة : لا يُصَلِّي عَنْ ٢٠٩/١٠ الْمَيِّتِ ؛ لَأَنَّهَا لَا بَدَلَ لَهَا بِحَالٍ ، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَعْمَالِ فَيَجُوزُ أَنْ يَنْوِبَ الْوَلِيُّ عَنْهُ فِيهَا ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الصَّلَاةِ لَهُ وَالْمَعْرُوفِ . وأفتى بذلك ابنُ عَبَّاسٍ ، فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى قُبَاءَ ، فَمَاتَتْ وَلَمْ تَقْضِهِ ، أَنْ تَمْشِيَ ابْتِنَاهَا عَنْهَا <sup>(١)</sup> . وَرَوَى سَعِيدٌ <sup>(٢)</sup> ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ نَذَرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ مِنْ اعْتِكَافٍ . قَالَ : صُومَ عَنْهَا ، وَاعْتَكَفَ عَنْهَا . وَقَالَ <sup>(٣)</sup> : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شُعَيْبٍ ، أَنَّ عَائِشَةَ اعْتَكَفَتْ عَنْ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَعْدَ مَا مَاتَ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَمْشِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، وَلَا يُصَلِّي ، وَلَا يَصُومُ عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَعْمَالِ الْبَدَنِ ، قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَقْضِي عَنْهُ الْحَجُّ ، وَلَا يَقْضِي الصَّلَاةَ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَا يَقْضِي الصَّوْمَ ، فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَيُطْعَمُ عَنْهُ لِكُلِّ <sup>(٤)</sup> يَوْمٍ مَسْكِينٍ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٧٧/٨ . وفيه أن أمها جعلت على نفسها صلاة بقباء ، فقال : صلى عنها . وأخرجه الإمام مالك ، في : باب ما يجب من النذور في المشي ، من كتاب النذور والأيمان . الموطأ ٤٧٢/٢ .

(٢) في : باب هل يقضى الحى النذر عن الميت ؟ من كتاب الفرائض . السنن ١٢٥/١ .

(٣) في ب : « كل » .

شَهْرٍ ، فَلْيُطْعَمَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينَ » . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٤)</sup> . وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ :  
يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى وَلِيِّهِ ، بظَاهِرِ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهِ . وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ  
بِوَاجِبٍ عَلَى الْوَلِيِّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَقًّا فِي الْمَالِ ، وَيَكُونَ لِلْمَيِّتِ تَرَكَةً ، وَأَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ فِي  
هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْذِيرِ وَالِاسْتِحْبَابِ ، بِدَلِيلِ قَرَائِنٍ فِي الْحَبَرِ ؛ مِنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ  
بِالدِّينِ ، وَقَضَاءُ الدِّينِ عَلَى الْمَيِّتِ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَارِثِ مَا لَمْ يُخَلَّفْ تَرَكَةً يُقْضَى بِهَا ، وَمِنْهَا أَنَّ  
السَّائِلَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ : هَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَمْ <sup>(٥)</sup> لَا ؟ . وَجَوَابُهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مُقْتَضَى  
سُؤَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُقْتَضَاهُ السُّؤَالُ عَنْ <sup>(٦)</sup> الْإِبَاحَةِ ، فَالْأَمْرُ فِي جَوَابِهِ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ ، وَإِنْ  
كَانَ السُّؤَالُ عَنْ <sup>(٦)</sup> الْإِجْزَاءِ ، فَأَمْرُهُ يَقْتَضِي الْإِجْزَاءَ ، كَقَوْلِهِمْ : أَنْصَلِي فِي مَرَابِضِ  
الْغَنَمِ ؟ قَالَ : « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ » <sup>(٧)</sup> . وَإِنْ كَانَ سُؤَالُهُمْ عَنِ الْوُجُوبِ ، فَأَمْرُهُ  
يَقْتَضِي الْوُجُوبَ ، كَقَوْلِهِمْ : أَنْتَوِضُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : « تَوَضُّؤُوا مِنْ لُحُومِ  
الْإِبِلِ » <sup>(٨)</sup> . / وَسُؤَالُ السَّائِلِ فِي مَسْأَلَتِنَا كَانَ عَنِ الْإِجْزَاءِ ، فَأَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْفِعْلِ  
يَقْتَضِيهِ لَا غَيْرُ . وَلَنَا ، عَلَى جَوَازِ الصِّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ : « مَنْ مَاتَ ، وَعَلَيْهِ صِيَامٌ ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » . وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ  
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟  
قَالَ : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ ، أَكُنْتَ قَاضِيَهُ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَدَيْنُ  
اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى » . وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا  
رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ  
دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ ، كَانَ يُؤَدَّى ذَلِكَ عَنْهَا ؟ » . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : « فَصُومِي عَنْ

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٣٩٨/٤ ، ٣٩٩ .

(٥) في ب : « أَوْ » .

(٦-٦) سقط من : ب . نقل نظر .

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٤٦٩/٢ . ويضاف إليه : وأخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في الصلاة في مرائب الغنم  
وأعطان الإبل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ١٤٥/٢ .

(٨) تقدم تخريجه ، في : ٢٥١/١ .



أَمْلِكُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَ<sup>(٩)</sup> . وعن ابن عباس ، أن سعد بن عُبَادَةَ الأنصاري ، استفتى النَّبِيَّ ﷺ في نَذْرِ كان على أمه ، فتَوَفَّيْتُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ ، فافتأه أن يَقْضِيَهُ ، فكانت سُنَّةً بَعْدَ . وعنه أن رجلاً أتى النَّبِيَّ ﷺ ، فقال : إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ . فقال النَّبِيُّ ﷺ : « لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ ؟ » . قال : نعم . قال : « فَأَقْضِ اللَّهَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ » . رواهما البخاري<sup>(١٠)</sup> . وهذا صريح في الصَّوْمِ والحجِّ ، ومُطْلَقٌ في النَّذْرِ ، وما عدا المذكور في الحديث يُقَاسُ عليه ، وحديث ابن عمر في الصَّوْمِ الواجب بأصل الشرع ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عليه جمعاً بين الحديثين ، ولو قُدِّرَ التَّعَارُضُ ، لَكَانَتْ أَحَادِيثُنَا أَصَحَّ ، وَأَكْثَرُ ، وَأَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقْضِيَ النَّذْرَ عَنْهُ وَارِثُهُ ، فَإِنْ قَضَاهُ غَيْرُهُ ، أَجْزَأُهُ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ قَضَى عَنْهُ دَيْنُهُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ بِالْذَّيْنِ ، وَقَاسَهُ<sup>(١١)</sup> عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ مَا يَقْضِيهِ الْوَارِثُ إِنَّمَا هُوَ تَبَرُّعٌ مِنْهُ ، وَغَيْرُهُ<sup>(١٢)</sup> مِثْلُهُ فِي التَّبَرُّعِ . / ٢١٠/١٠ و  
وإن كان النَّذْرُ في مَالٍ ، تَعَلَّقَ بِتَرْكِتِهِ .

(٩) الأول تقدم تخريجه ، في : ٣٩٨/٤ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه صوم ، من كتاب الصيام . صحيح البخاري ٤٦/٣ . ومسلم ، في : باب قضاء الصيام عن الميت ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٨٠٤/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٨/١ .

والثالث تقدم تخريجه ، في : ٣٩٩/٤ ، ويضاف إليه : كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في من مات وعليه صيام صام عنه وليه ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٢/٢ . وابن ماجه ، في : باب من مات وعليه صيام من نذر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٥٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٤/١ ، ٢٥٨ ، ٣٦٢ .

(١٠) أخرج البخاري الأول ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان ، وفي : باب في الزكاة ، من كتاب الحيل . صحيح البخاري ١٧٧/٨ ، ٣٠/٩ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بقضاء النذر ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٠/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قضاء النذر عن الميت ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٣٠/٧ . والنسائي ، في : باب فضل الصدقة عن الميت ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان والنذور . المجتبى ٢١٢/٦ ، ٢١٣ ، ١٩/٧ ، ٢٠ . وابن ماجه ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ٦٨٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٩/١ ، ٣٧٠ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه نذر ، من كتاب الأيمان والنذور . صحيح البخاري ١٧٧/٨ . كما أخرجه النسائي . انظر ما تقدم في : ٣٨/٥ .

(١١) في ب : « وقياسه » .

(١٢) في ب : « وعليه » .



**فصل : وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى أَرْبَعٍ ، فَعَلِيهِ طَوَافَانِ .** قال ذلك ابنُ عباسٍ ؛ لِمَا رَوَى معاويةُ بنُ حُذَيْجٍ <sup>(١٣)</sup> الكِنْدِيُّ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَعَهُ أُمُّهُ كَبْشَةُ بِنْتُ مَعْدِي كَرَبَ ، عَمَّةُ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، إِنِّي آلَيْتُ أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ حَبْوًا . فقال لها رسولُ اللَّهِ ﷺ : « طُوفِي عَلَى رَجُلَيْكَ سَبْعَيْنِ ؛ سَبْعًا عَنْ يَدَيْكَ ، وَسَبْعًا عَنْ رَجُلَيْكَ » . أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(١٤)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ . وَعَنْ <sup>(١٥)</sup> ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ عَلَى أَرْبَعٍ ، قَالَ : تَطُوفُ عَنْ يَدَيْهَا سَبْعًا ، وَعَنْ رَجُلَيْهَا سَبْعًا . رواه سَعِيدٌ <sup>(١٦)</sup> . وَالْقِيَاسُ أَنْ يَلْزَمَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ عَلَى رَجُلَيْهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ عَلَى يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ ، فَيَسْقُطُ ، كَمَا أَنَّ أُخْتَهُ عُقْبَةَ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ غَيْرَ مُحْتَمِرَةٍ ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَحُجَّ وَتَحْتَمِرَ <sup>(١٧)</sup> . وَرَوَى عِكْرِمَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَحَانَتْ مِنْهُ نَظْرَةٌ ، فإِذَا امْرَأَةٌ نَاشِرَةٌ شَعْرَهَا ، فَقَالَ : « مُرُوهَا فَلْتَحْتَمِرَ » <sup>(١٨)</sup> . وَمَرَّ بِرَجُلَيْنِ مُقْتَرَنَيْنِ ، فَقَالَ : « أَطْلِقَا قِرَائِكُمَا » <sup>(١٩)</sup> . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ أَبِي إِسْرَائِيلَ ، الَّذِي نَذَرَ أَنْ يَصُومَ ، وَيَفْعَلَ أَشْيَاءَ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّوْمِ وَحْدَهُ ، وَنَهَاها عَنْ سَائِرِ نُذُورِهِ <sup>(٢٠)</sup> . وَهَلْ تَلْزَمُهُ كُفَّارَةٌ ؟ يُخَرَّجُ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ لُزُومُ الْكُفَّارَةِ ؛ لِإِخْلَالِهِ بِصِفَةِ نُذْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ أَصْلُ النَّذْرِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ . وَأَمَّا وَجْهُ الْأَوَّلُ ، فَلِأَنَّ مَنْ نَذَرَ الطَّوَّافَ عَلَى أَرْبَعٍ ، فَقَدْ نَذَرَ الطَّوَّافَ عَلَى يَدَيْهِ وَرَجُلَيْهِ ، فَأُقِيمَ الطَّوَّافُ الثَّانِي مَقَامَ طَوَافِهِ عَلَى يَدَيْهِ .

(١٣) فِي النسخ والدارقطني : « خديج » . وانظر : تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٠٣ .

(١٤) فِي : بَابِ الْمَوَاقِيتِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . سنن الدارقطني ٢ / ٢٧٣ .

(١٥) فِي م : « وَقَالَ » .

(١٦) وانظر ما أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطُوفَ عَلَى رَكْبَتَيْهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ . الْمُصَنَّفُ ٨ / ٤٥٧ .

(١٧) تقدم تخريجه ، فِي : صَفْحَةُ ٦٢٦ .

(١٨) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْهَدْيِ فِيْمَا رَكِبَ ، مِنْ كِتَابِ النُّذُورِ . السنن الكبرى ١٠ / ٨٠ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ مَنْ نَذَرَ مِثْلَ مَا عَجَزَ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ . الْمُصَنَّفُ ٨ / ٤٤٩ .

(١٩) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢ / ١٨٣ . وَعَزَاهُ صَاحِبُ الْكَتَنِ إِلَى ابْنِ النُّجَّارِ . كنز العمال ١٦ / ٧٣٨ .

(٢٠) تقدم تخريجه ، فِي : ٤٨٢ / ٤ .

**فصل :** فَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ الدَّهْرِ ، لَزِمَهُ ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي نَذَرِهِ رَمَضَانُ ، وَلَا أَيَّامُ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ <sup>(٢١)</sup> . فَإِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَقْضِهِ ؛ لِأَنَّ الزَّمْنَ مُسْتَعَرَقٌ بِالصَّوْمِ الْمُنْذُورِ ، وَلَكِنْ تَلَزَمَهُ كَفَّارَةٌ لِتَرْكِهِ . وَإِنْ لَزِمَهُ قِضَاءُ/ مِنْ رَمَضَانَ ، أَوْ كَفَّارَةٌ ، قَدَّمَهُ عَلَى النَّذْرِ <sup>(٢٢)</sup> ؛ ٢١٠/١٠ ظ

لأنَّه واجبٌ بأصلِ الشَّرْعِ ، فَقُدِّمَ <sup>(٢٣)</sup> عَلَى مَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، كَتَقْدِيمِ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْمُنْذُورَةِ . فَإِذَا لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ لِتَرْكِهِ صَوْمَ يَوْمٍ ، أَوْ أَكْثَرَ ، وَكَانَتْ كَفَّارَتُهُ الصِّيَامَ ، احْتَمَلَ أَنْ لَا يَجِبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّكْفِيرُ إِلَّا بِتَرْكِ الصَّوْمِ الْمُنْذُورِ ، وَتَرْكُهُ يُوجِبُ كَفَّارَةً ، فَيُفْضَى ذَلِكَ إِلَى التَّسْلُسِلِ ، وَتَرْكِ الْمُنْذُورِ بِالْكُلِّيَّةِ . وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَجِبَ الْكَفَّارَةُ ، وَلَا تَجِبُ بِفَعْلِهَا كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّ تَرْكَ النَّذْرِ لِعُذْرٍ لَا يُوجِبُ كَفَّارَةً ، فَلَا يُفْضَى إِلَى التَّسْلُسِلِ .

**فصل :** وَصِيغَةُ النَّذْرِ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ عَلَىَّ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا . وَإِنْ قَالَ : عَلَىَّ نَذَرُ كَذَا . لَزِمَهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِلَفْظِ النَّذْرِ . وَإِنْ قَالَ : إِنْ شَفَانِي اللَّهُ ، فَعَلَىَّ صَوْمُ شَهْرٍ . كَانَ نَذْرًا . وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ عَلَىَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، قَالَ ابْنُ عَمَرَ ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ : عَلَىَّ الْمَشْيُ إِلَى الْكَعْبَةِ لِلَّهِ <sup>(٢٤)</sup> . قَالَ : هَذَا نَذَرٌ ، فَلَيْمَشْ <sup>(٢٥)</sup> . وَنَحْوُهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ . وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، فَرَوَى عَنْهُمَا مِثْلَ قَوْلِهِمْ ، وَرَوَى عَنْهُمَا فِي مَنْ قَالَ : عَلَىَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ : فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ : عَلَىَّ نَذَرُ مَشْيٍ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ . وَلَنَا ، أَنَّ لَفْظَةَ : «عَلَى» لِلْإِجَابِ عَلَى نَفْسِهِ ، فَإِذَا قَالَ : عَلَىَّ الْمَشْيُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ . فَقَدْ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : هُوَ عَلَىَّ نَذَرٌ . وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١) فِي ب : « وَلَا التَّشْرِيقُ » .

(٢٢) فِي ب : « الْمُنْذُورُ » .

(٢٣) فِي ب : « فَتَقْدَمُ » .

(٢٤) لَمْ يَرِدْ فِي : ب .

(٢٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ نَذَرَ تَبَرُّاً أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، مِنْ كِتَابِ النَّذْرِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى